

« دورية حقوق الإنسان السودانى »

مطبوعة غير دورية تصدر عن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

مايو ٢٠٠٥

العدد ١٩

هيئة تحرير الدورية:

محجوب التجانى - رئيساً

محمد حسن داؤد - محرراً

المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

منظمة طوعية غير حكومية تعمل فى محيط افريقيا والشرق الأوسط

إضافة إلى عون غير مسمى من الشعب السودانى الكريم

تلقت الدورية منحة كريمة من مؤسسة

Natioal Edowment for Democracy

مطبوعة غير دورية تصدر عن المنظمة السودانية لحقوق الانسان - القاهرة

المحتويات

- ١- حين يخلف الكبت العقائدي القمع المؤسسي
- ٢- ملاحظات حول إتفاق السلام الشامل (موقف المنظمة)
- ٣- حالة حقوق الإنسان
- ٤- للرجل كلمة وللمرأة إختيار
- ٥- قراءات في العقل العربي السوداني
- ٦- سودان رايتس تنضم للسودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

بقلم رئيس التحرير

يثير الاهتمام التحوّل الذى طرأ على الديكتاتوريات فى السودان (١٩٥٨-١٩٦٤، ١٩٨٥-١٩٦٩، و١٩٨٩ إلى الوقت الراهن) من ديكتاتوريات قمعية انفردت بالحكم فيها مجموعات عسكرية أدت شئون الدولة من خلال مجلس ثورى عسكرى عالى مروراً إلى ما يشبه نادى " حرفى " للحكم يواصل منذ انقلاب يونيو ١٩٨٩ التعاون الوثيق مع الاسلاميين من رجال الأعمال وساسة الحزب داخل وخارج البلاد.

التحوّل مؤشر لبدايات، أو ربما نهاية، عقود متتالية من الحكومات العسكرية المنفردة التى عصفت بمسيرة البلاد نحو الحكم الديمقراطى، بما فى ذلك نادى الجبهة القومية الاسلامية للحكم، منذ السنوات الأولى للاستقلال الوطنى وحتىّ اليوم الراهن. التغيير الوحيد من جانب نادى حكم الجبهة القومية الاسلامية والذى أتاح ظهور بضعة صفقات سياسية (ومن أهمها بروتوكولات نيفاشا للسلام) قد يكون ذا صلة برغبة النادى فى التفاوض مع المعارضة، بقدر ما تعين هذه المفاوضات فى الحفاظ على اليد العليا للنادى وغلبته على المعارضة.

مع ذلك، فإن التزعزع والإضطراب اللذين يعانى منهما النادى حقيقة جليّة تضطره للتفاوض مع المعارضة غير مجتمعة (التجمع الوطنى الديمقراطى من دون حزب الأمة، أو حزب الأمة من دون التجمع الوطنى الديمقراطى، وأيضاً الحركة الشعبية لتحرير السودان من دون التجمع الوطنى الديمقراطى وحزب الأمة كليهما!). من المهم بذات القدر، أن يلجأ النادى لكل ما يستطيع من مناورات كى لا يتفاوض مع كيانات المعارضة أو منظمات المجتمع المدنى الأخرى ككيان جماعى قومى.

عقلية الاحساس بالخطر التى تسم النظام دفعت بوسطاء الايقاد لفرض نموذج تفاوض ثنائى فى جولات ماشاكوس لتفادى فشل سريع للمفاوضات. غير أن النتائج التى ترتبت على هذه الاستراتيجية كانت حاسمة تماماً بالنسبة للرفاهة السياسية لمجموعات المعارضة السودانية بأكملها. لقد أعانت النتائج بالقطع فى تعزيز أسلوب التفاوض الخاص بالنادى. كما أعادت تشكيل أسلوب النضال الموحد

للمعارضة الذى استطاع شق طريقه وسط كل الصعوبات منذ الأيام الأولى لانقلاب الجبهة القومية الاسلامية فى ١٩٨٩ وحتى تدشين مفاوضات السلام فى كينيا.

لم تتغير بعد المواقف الملتوية للنادى الحاكم من أجندة الوطن الرئيسة: (١) اللجنة الخاصة بعمل مسودة الدستور الانتقالي، (٢) المفاوضات مع التجمع الوطنى الديمقراطى الذى يقوده الميرغنى، (٣) الوضع مع حزب الأمة، بقيادة المهدي- (٤) المصالحة مع مجموعة الجبهة القومية الاسلامية المعارضة التى يقودها الترابى ... حزب المؤتمر الشعبى، وحل النزاع المتصاعد مع مجلس الأمن الدولى فى ما يتعلق بالالتزامات الدولية القائمة على السودان، كدولة طرف فى القانون الدولى، وليس كنادى حاكم أو زمرة ثورية حاكمة، لتسليم المشتبهين فى مجازر دارفور للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق معهم وربما محاكمتهم متى ثبت جرمهم.

فى ضوء حكم الأمر الواقع القائم فى البلاد، من المحتمل نظرياً أن يوتر النادى الحاكم حماية مركزه الضعيف فى وجه الخلافات الثابتة المتصاعدة مع مجموعات المعارضة الوطنية الديمقراطية والكيانات الدولية المنتدبة، وبشكل خاص هيئات الأمم المتحدة التى يدين لها السودان بالالتزام وفقاً للقانون الدولى. مع ذلك، لا يستطيع النادى عملياً استخدام سياسات شبيهة محلياً لتذليل الأزمات التى سببها فى الأصل مع مجلس الأمن الدولى. إن أمراً من هذا القبيل يمثل وضعاً يثير الخطر لوطن بأكمله لا يقبل سوى حلول قومية شاملة.

مقارنة مع الديكتاتوريات السابقة لإبراهيم عبود (١٩٥٨-١٩٦٤) وجعفر نميرى (١٩٦٩ - ١٩٨٥)، بدت طغمة الأخوان راغبة جزئياً فى تحجيم قمعها العقائدى نتيجة فقدانها للغة مقبولة عند مخاطبتها للعالم المهتم، حيث يمثل القانون الدولى الوسيلة والأداة الممكنة.

النادى الحاكم للجبهة القومية الاسلامية، مع ذلك، غير راغب فى الإقلاع عن القمع المؤسسى للمعارضة ومنظمات المجتمع المدنى كسياسة استراتيجية تنتهجها الطغمة الحاكمة بشكل حازم عن طريق السياسات الإقصائية تجاه المعارضة. اشتمل القمع المؤسسى على بروز وتنامى منازعات ضرورية مع جناح حزب الجبهة القومية الاسلامية الذى يقوده الترابى، رغم الضغوط النشطة مع قبل مجموعات الاخوان المسلمين الدولية (وضمنها وفود متلاحقة للسودان) لإجراء مصالحة بين المجموعتين.

وقد نشأت على أسلوب الحكم العقائدى الأصولى المتشدد للأخوان، فان الطبيعة القمعية لتحالف الجبهة القومية الاسلامية الحاكم بين القوات المسلحة والحزب المدنى لم تتغير على الإطلاق. إن النظام الحاكم يواصل قمع أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدنى بسُلطان الدولة، حتى فى ظل التحول الراهن الموعود نحو الحكم الديمقراطى حسب اتفاقيات سلام نيفاشا.

مؤخراً، على سبيل المثال، هاجمت المجموعة الحاكمة قيادات أحزاب الاتحادى الديمقراطى، الأمة، والشيعوى عن طريق قوات أمن الدولة. لم تتوقف على الإطلاق الاعتقالات الاعتباطية فى دارفور، شرق السودان، الأقاليم الشمالية، والعاصمة القومية الخرطوم. فضلاً عن ذلك، فان هجمات مليشيات الجبهة القومية الاسلامية محل إدانة متكررة من قبل فرق مراقبة وقف اطلاق النار الدولية.

النادى الحاكم حشد بتهور العداة العام ضد مجلس الأمن الدولى، بما فيه الهجوم غير الدبلوماسى على شخص الأمين العام للأمم المتحدة السيد المحترم كوفى عنان وكامل الهيئة الدولية. الهجوم القاسى غير المهذب جرى الاعلان عنه مباشرة من رئيس الجمهورية شخصياً، كبار مسئولى حزب الدولة، ووزير الخارجية للرأى العام والاعلام الدولى.

تبدو الحكومة فى حالة اضطراب بالفعل وهى تواجه القرارات الخطيرة لمجلس الأمن فى شأن تسليم المشتبهين فى "التطهير العرقى" فى دارفور. مع ذلك، تواصل الحكومة بىأس ذات السياسات العدائية لتحدى الضغوط الداخلية والخارجية معاً كى تستطيع حشد التأييد فى أوساط الدوائر الاسلامية فى المحفلين المحلى والدولى كحكومة اسلامية ثورية – عازمة على البقاء لحصد ثمار فلسفتها الذرائعية بقدر ما يمكن عن طريق الهجوم السياسى!

للمفارقة، وباستثناء أزمة النظام المعقدة الراهنة فى مواجهة مجلس الأمن، فان الهجوم الذرائعى للجبهة القومية الاسلامية مكن النظام المنبوذ من قمع المجتمع المدنى فى داخل البلاد عن طريق مؤسسات الدولة، باستخدام مليشيات الحزب وقوات أمن الدولة والشرطة. يواصل النظام إحكام قبضته على الجانبين الاقتصادى والسياسى للتصرف فى أنشطة الدولة الأساسية عبر نظام ضريبى صارم واحتكارات الدولة التى فاقمتها الصفقات المالية والسياسية للاخوان المسلمين فى الخليج، ماليزيا، والباكستان. وتظل عقود النفط المربحة مع الصين المصدر الرئيس لحكم الاخوان القمعى.

إن الفساد المالي الذى أدخلته الدولة على المجتمع السودانى الكبير أضاف بالتأكيد إلى المصاعب التى ظلت تواجهها المعارضة الديمقراطية وهى تعمل على مقاومة النادى الحاكم بكل مناوراته، أو على تصعيد الحشد والاستنفار الشعبى بما يؤدى لتطوير الوضع التفاوضى لمعارضة فى مواجهة الطغمة القمعية.

إن استعداد مجموعات المعارضة للوصول لشكل ما من التوازن الوطنى مع المطالب غير المتوازنة للنظام أثر بشكل سلبى على امكانيات انتفاضة شعبية واسعة ضد النادى الحاكم، على نحو ما حدث قبلاً فى اكتوبر ١٩٦٤ فى مواجهة نظام عبود وأيضاً فى أبريل ١٩٨٥ فى مواجهة طغمة نميرى.

قبل أيام، عبّر القائد المعارض محمد ابراهيم نقد عن قلقه البالغ فى شأن سياسات الحكومة التى قادت بالبلاد للسقوط تحت الوصاية الدولية بشكل مباشر. قال نقد إنه كان على الحكومة أن تجرى محاكمة المشتبهين دون إبطاء. مع ذلك، فإن غياب قضاء مستقل فى السودان، بجانب القمع الذى لا يهدأ للديمقراطية بواسطة النادى الحاكم للجبهة القومية الإسلامية، قد ألحق ضرراً عظيماً بمسألة الديمقراطية والعلائق المستدامة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولى.

مع اقتراب أجل الفترة التى أمهلها مجلس الأمن للسودان لتسليم المشتبهين، يتعين على النادى الحاكم إنجاز الكثير من الواجبات الديمقراطية:

١- تفعيل اللجنة المعنية بوضع مسودة الدستور الانتقالي بتمثيل كامل لمجموعات المعارضة ومنظمات المجتمع المدنى، دونما تردد أو تمييز. إن لجوء الحكومة مؤخراً للنظر فى وضع منظمات المجتمع المدنى التى أكملت التسجيل قانونياً، لا يتعين له أن يقصى منظمات المجتمع المدنى السودانى داخل وخارج البلاد عن المشاركة الفاعلة فى أنشطة اللجنة...

٢- استئناف المفاوضات فوراً مع التجمع الوطنى الديمقراطى الذى يقوده الميرغنى، دون تردد...

٣- وقف القمع بحق حزب الأمة الذى يقوده المهدي...

٤- إطلاق سراح الشيخ حسن الترابى وكافة أعضاء حزب المؤتمر الشعبى، بما فيهم اولئك الذين تمت إدانتهم من المتعاطفين مع دارفور، وكثيرون منهم أعضاء فى ذلك الحزب، و

٥- تذليل النزاع المتصاعد مع مجلس الأمن الدولى فى ما يتعلق بالالتزام

الدولى الملقى على السودان، كدولة طرف فى القانون الدولى، وليس كنادى حاكم أو زمرة ثورية حاكمة، بالتسليم الفورى للمشتبهين فى مجازر دارفور للمحكمة الجنائية الدولية.

فى بيان تمّ نشره فى ١٦ ابريل ٢٠٠٥، حثّت المنظمة السودانية لحقوق الانسان - القاهرة حكومة السودان لوقف العمل بحالة الطوارئ، إعادة المفصولين (منذ يونيو ١٩٨٩) من القضاء للخدمة ومنهم نسبة كبيرة من القضاة الأكثر خبرة فى البلاد، إعادة هيكله الهيئة القضائية بواسطة أعضائها حتى يمكنها المحافظة على مجلسها العالى وكيانها المستقل، بعيداً عن تأثيرات جيش الحكومة أو حزبها، وتأكيد استقلال نقابة المحامين.

لضمان تنفيذ عادل لهذه التدابير وغيرها من الأمور ذات الصلة، فقد نصحت منظمات حقوقية عديدة الحكومة بإعادة إنشاء القضاء السودانى فى ظل نظام عدلى ديمقراطى يتوافق تماماً مع المبادئ الدولية وحكم القانون.

فى هذه الجولة، كما يلاحظ مراقبون عديدون، يتعين على النادى الحاكم التوقّف عن قمعه العقائدى والمؤسسى، معاً، كيما يتجنّب أزمة محقّقة مع مجلس الأمن - وهى أزمة سيكون من الصعب جداً تجنّبها، أو المناورة تجاهها بواسطة القمع العقائدى والمؤسسى لنادى الجبهة القومية الاسلامية الحاكم!

حالة حقوق الإنسان في السودان

الفترة ١ أكتوبر ٢٠٠٤ إلى ٢٨ فبراير ٢٠٠٥

مقدمة:

تواصلت خلال الفترة التي يغطيها التقرير (أكتوبر - فبراير) انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد وإن كانت بوتيرة أقل مقارنة بالأعوام السابقة. وظلت حرية النشر والتعبير محل تقييد حيث فرضت السلطات على الصحف الخضوع للرقابة الذاتية، وتعرضت غير صحيفة للمصادرة فيما جرى استدعاء صحفيين وكتاب للتحقيق الأمني. كما تواصلت الاعتقالات الإعتباطية للمواطنين، وانتهاك الحقوق والحريات العامة وبصفة خاصة حقوق النساء. وواصلت المحاكم الخاصة أعمالها دون مراعاة لأبسط شروط العدالة، وواصلت هذه المحاكم إصدار عقوبات جسدية. وتواصلت أعمال القتل خارج نطاق القضاء، ومن أبرزها إطلاق الشرطة الرصاص على تظاهرة سلمية ما أدى لمقتل ٢٣ شخصاً.

وفي دارفور تواصلت أعمال العنف، وتعرض آلاف المدنيين للهجمات المسلحة من قبل القوات المسلحة ومليشيا الجنجويد المتحالفة معها. وفي ديسمبر فشلت جولة من المفاوضات كان مقرراً عقدها في العاصمة النيجيرية ابوجا عقب اتهام المتمردين للحكومة بشن عمليات عسكرية على مواقعهم في جنوب دارفور.

ونحو منتصف يناير أقرت لجنة تحقيق حكومية بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في دارفور غير أنها رفضت وصف ما حدث فيه بالتطهير العرقي والاعتصام المنتظم للنساء. واعتبرت اللجنة أن كافة الأطراف مسئولة بدرجات متفاوتة في ارتكاب تلك الانتهاكات التي تسببت في نزوح عشرات الآلاف من المواطنين وعبور أعداد كبيرة منهم الحدود إلى تشاد كلاجئين. وقال تقرير اللجنة إنها خلصت إلى وقوع حالات للاعتداء الجنسي بولايات دارفور المختلفة غير أنه لم يثبت للجنة أن ذلك تم بشكل منتظم وواسع يرقى لمستوى جريمة ضد الإنسانية.

وكانت الحكومة قد أعلنت إقامة هذه اللجنة في محاولة لوقف المطالبة المحلية والدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور وتقديم المتورطين فيها للمحاكمة الدولية، باعتبار أن عدم محاسبة الجناة يعطى إشارات سلبية لهم

وللآخرين مفادها أن في وسعهم مواصلة انتهاك حقوق الإنسان في دارفور وغيرها بحصانة كاملة، كما أن رد الاعتبار والحقوق للضحايا شرط ضروري لتحقيق سلام عادل ودائم ومستقر في البلاد.

وفي منتصف فبراير رفض وزير العدل السوداني الدعوة لرفع الحصانة عن المسؤولين المتورطين في الانتهاكات حتى يُمكن محاكمتهم عن الجرائم التي ارتكبوها في دارفور. وفي معرض تعليقه على الدعوة التي كان قد قدمها جان برونك، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، في هذا الشأن قال الوزير إن طلب المبعوث "مبتسر .. إذ أن المتهمين غير معروفين كما أن التُّهم لم يتم تحديدها".

قبل ذلك، تعليقاً على ما جاء في تقرير للجنة الأمم المتحدة تضمن توصية بمحاكمة ٥١ مسؤولاً سودانياً بجرائم حرب أمام محكمة العدل الدولية، رفض نائب الرئيس السوداني الفكرة وقال أمام حشد جماهيري إن محاكمة بعض الأفراد أو المسؤولين في محاكم خارج السودان "أمر لن نقبل به كحكومة".

وفي ٩ فبراير، وفي محاولة جديدة للإلتفاف على المطالبة بمحاكمة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور قال رئيس لجنة التحقيق الحكومية أنهم تمكنوا من تحديد هوية بعض المتهمين الذين يمكن التحقيق معهم وربما محاكمتهم عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأصرّ رئيس اللجنة دفع الله الحاج يوسف في مؤتمر صحفي على أن السودان مؤهل لمحاكمة المتهمين بنفسه، وأتهم تقرير الأمم المتحدة بالتحيز وعدم الموضوعية.

ومن الواضح أن اللجنة، ومن خلفها الحكومة، تحاول إفراغ القضية من محتواها الحقيقي، وسوف تنتهي على أفضل تقدير إلى اتهام، وربما محاكمة، أفراد لا حول لهم دون مساءلة المسؤولين الكبار الذين كانوا وراء إصدار الأوامر. ومن ما يشير إلى ذلك أن رئيس اللجنة قال في ذات المؤتمر الصحفي إن المحاكم الجنائية قد قامت بالفعل بإصدار حكم الإعدام على ما يزيد عن ٨٠ شخصاً في جرائم تتصل بعدم الاستقرار في دارفور!

المعروف أن اللجنة قامت بتسليم تقرير موجز عن أعمالها لرئيس الجمهورية، غير أن التقرير الكامل لم يتم الإعلان عنه.

من جانب آخر شهدت الفترة التي يغطيها التقرير إنجازاً كبيراً بالتوقيع على اتفاق للسلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - أنظر للتقرير المنفصل عن اتفاق السلام-. ولكن بينما انتعشت الآمال بأن يؤدي وقف الحرب والتوقيع على اتفاق للسلام إلى حدوث تحول ديمقراطي في البلاد، أصدر المجلس الوطني (البرلمان الحكومي) قرارات مخيبة لتلك الآمال.

ففى ٢٠ ديسمبر أجاز المجلس الوطنى (البرلمان الحكومى) قراراً بتمديد حالة الطوارئ، التى كانت سارية أصلاً بذريعة الحرب فى الجنوب، لعام آخر. وكان رئيس الجمهورية قد طلب من المجلس الوطنى تمديد العمل بقانون الطوارئ لستة أشهر إلا أن المجلس أجاز -بأريحية- تمديد العمل لعام. كما أجاز المجلس تعديلاً دستورياً يمنح رئيس الجمهورية الحق فى تمديد أجل المجلس الوطنى الحالى لأى فترة يراها مناسبة، ما يثير الشكوك فى نوايا النظام الحاكم.

ويزيد من الشكوك التصريحات التى تصدر من المسئولين تأكيداً على المضى على النهج القائم. وعلى سبيل المثال قال رئيس الجمهورية فى ١٤ فبراير، أثناء مخاطبته لحشد جماهيرى فى كوستى إن "الانقاذ" نجحت فى تثبيت الشريعة الإسلامية من خلال اتفاق نيروبي، مؤكداً أنها -أى الشريعة- لن تكون موضوع مساومة بعد اليوم. وأضاف البشير أنهم سيقومون بتثبيت الشريعة فى الدستور المؤقت والدائم. وقبلها، فى أول فبراير، جدد البشير التأكيد بأن لا إتجاه لحل الدفاع الشعبى، ووصف الذين يطالبون بحل الدفاع الشعبى بأنهم "واهمون".

حرية النشر والتعبير:

تواصل، خلال الفترة التى يغطيها هذا التقرير، التضيق على الصحافة والصحفيين حيث تمت مصادرة عدد من الصحف أو مصادرة مواد معينة إلى جانب استدعاء الصحفيين والكتّاب للتحقيق بواسطة السلطات الأمنية أو نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة. إلى ذلك تواصلت "التوجيهات الأمنية" بصورة مكثفة ويومية، حيث يتلقى رؤساء تحرير الصحف "التوجيهات" عبر الهاتف حول القضايا الممنوع تداولها، لاسيما تلك المتعلقة بالأوضاع فى دارفور أو الخاصة بالمؤتمر الشعبى وحرية الصحافة.

ففى أكتوبر جرى منع الصحافة المحلية من نشر أخبار عن تصريحات أدلى بها مدير جهاز الأمن الوطنى والمخابرات، صلاح قوش، لوكالة رويترز، بحجة أن التصريحات مقصود بها "الخارج" وليس "الداخل". سمحت السلطات لصحيفتين فقط هما "أخبار اليوم" و"الرأى العام" بنشر أخبار حول حديث مدير جهاز الأمن للوكالة وذلك بعدما تقدمت الصحيفتان بطلب الإذن وتعهدتا بعدم نشر ما لا توافق عليه السلطات من التصريحات التى نُشرت عالمياً.

وفى ٢٢ أكتوبر صادرت سلطات الأمن صحيفة "ألوان" السياسية من المطبعة بعد أن جرى طبع بضعة آلاف نسخة منها. كانت الحجة فى مصادرة الصحيفة أنها

نشرت في عددها الصادر الأحد ١٧ أكتوبر زاوية باسم "الطريفي زول النصيحة" تعتقد السلطات الأمنية أن كاتبها هو حسين خوجلي رئيس تحرير الصحيفة ومالكها الذي أوقفته السلطات عن الكتابة منذ أكثر من ثلاثة أشهر.

يجدر بالذكر أن خوجلي كان قد أعتقل لمدة اسبوعين في الشهر السابق (سبتمبر) بعدما كتب في الصحيفة مشككاً في المحاولة الانقلابية التي أعلنت عنها الحكومة واتهمت حزب المؤتمر الشعبي المعارض بتدبيرها.

وفي أكتوبر أيضاً تعرضت صحيفة "الأضواء" للمصادرة مرة واحدة من المطبعة، وكان الهدف من ذلك تكبيد الصحيفة خسائر مالية وبالتالي إقعادها عن الصدور. وجرى استدعاء رئيس تحرير الصحيفة، فيصل محمد صالح، أكثر من مرة للتحقيق. وتعرضت صحف عديدة من بينها "الأضواء"، "الأيام"، "الخرطوم مونيتور" لمصادرة مواد من أعدادها بدلاً عن مصادرة الصحيفة بأكملها.

وخلال الشهر تواصل التضييق على الصحافة والصحفيين من قبل نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة. وجرى استدعاء الصحفيين واحتجازهم لساعات طويلة على مدى أيام. وعلى سبيل المثال تم استدعاء د. زهير السراج الكاتب بصحيفة "الصحافة" بواسطة نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة بدعوى مقابلة وكيل النيابة محمد فريد، الذي يحيل الأمر للمتحرى للتحقيق في مواضيع وقضايا دون تحديد اتهامات أو تقديم للقضاء.

وفي ١٨ يناير صادرت سلطات الأمن صحيفة "المشاهد" الرياضية من المطبعة بسبب نشرها في اليوم السابق قصيدة لشاعر معروف، هاشم صديق، تحت عنوان "صالح عام". ولما كانت القصيدة المذكورة منشورة ضمن ديوان مطروح للبيع في المنافذ يرجح أن الدافع للمصادرة هو تعريض الصحيفة للخسائر المالية حتى تضطر لممارسة "الرقابة الذاتية" على ما تنشر.

وفي ذات اليوم، ١٨ يناير، منعت سلطات الأمن قيام ندوة في مكتبة البشير الريح بأمدردمان في ذكرى الشهيد محمود محمد طه الذي اعدمه المتشددون الاسلاميون في ١٨ يناير ١٩٨٤ إبان تحالفهم مع الرئيس الأسبق جعفر نميري.

في ١٦ فبراير منع جهاز الأمن السوداني انعقاد مؤتمر صحفي لحزب المؤتمر الشعبي دون إبداء أية أسباب. وفوجيء الصحفيون الذين استجابوا لدعوة المؤتمر الشعبي لحضور المؤتمر الصحفي في فندق القراند هولي داي فيلا (الفندق الكبير سابقاً) بوجود مجموعة كبيرة من عناصر جهاز الأمن يبلغونهم بأن المؤتمر الصحفي ملغى دون إبداء أسباب.

حريات عامة:

واصلت الحكومة ملاحقة خصوم سياسيين عن طريق الشرطة الدولية بعد توجيه اتهامات جنائية بحقهم. وفي يناير ذكر وكيل نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة إن وزارة العدل حركت ملف عدد من المتهمين وملاحقتهم عبر الشرطة الدولية التي عمّمت نشرة حمراء على كل الدول لملاحقة المتهمين. ومن ضمن المتهمين الذين تحاول الحكومة ملاحقتهم عبر الشرطة الدولية خليل إبراهيم، المحبوب عبدالسلام، الحاج آدم، بشارة سليمان، مبروك مبارك سليم الذين تتهمهم الحكومة بالمشاركة في محاولة انقلابية، تصفها أحياناً بالمحاولة التخريبية، وتوجه لهم تهماً من بينها تقويض النظام، وإثارة الحرب ضد الدولة وهي تهمة عقوبتها الإعدام. وكانت الحكومة قد نجحت في سبتمبر الماضي من إيقاف معارض سياسي، عبدالعزيز خالد، في دولة الإمارات عبر الشرطة الدولية وترحيله للسودان في وقت لاحق. لكن الحكومة لم تقدّم للمحاكمة بعد تسلّمها إياه - كما كان الاعتقاد- ما يرجح بأن الحكومة بملاحقتها للمعارضين السياسيين عبر الشرطة الدولية ترغب في إرسال رسالة لهم مفادها إنها قادرة على النيل منهم أينما كانوا وتخويفهم للإقلاع عن معارضتها.

وفي مطلع فبراير أصدر والي ولاية البحر الأحمر قراراً ولائياً بالرقم ٤ / لسنة ٢٠٠٥ يمنع تنظيم التجمعات والمسيرات والمواكب والتظاهرات بالولاية استناداً إلى أحكام دستور جمهورية السودان لسنة ١٩٩٨ ولائحة الطوارئ وحماية السلامة لسنة ١٩٩٨، وبموجب القرار أُعتبر كل من ينظم موكباً أو مسيرة أو اجتماعاً في أى مكان عام أو يسيّره أو يشارك فيه مخالفاً لأحكام القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ وأى قانون آخر.

وعند منتصف الشهر جرى منع عدد من قيادات الإدارة الأهلية بشرق السودان من السفر إلى نيروبي، كينيا، للمشاركة في ورشة خاصة بقضيتي دارفور وشرق السودان أقامتها إحدى المنظمات البريطانية بمشاركة القوى السياسية السودانية.

وفي مطلع مارس قال منظمو وفد أمريكي أن حكومة السودان رفضت منح تأشيرات دخول لأعضاء الوفد الذين كان يعتزمون القيام بمهمة لتقصي الحقائق بشأن جهود الأمم المتحدة لمعالجة الفظائع في منطقة دارفور. وكان من المقرر أن تتوجه ماري سلوجتر، عميدة كلية وودرو ويلسون بجامعة برينستون، وأعضاء الوفد الآخرون وهم ثلاثة من الخبراء في السياسة الخارجية لمنطقة دارفور لكن الحكومة لم تمنح أعضاء الوفد تأشيرات دخول. والوفد جزء من فريق مهام فوضه الكونجرس الأمريكي في إعداد تقرير بحلول ٦ يونيو حول مدى وفاء الأمم المتحدة

بأهداف ميثاقها واقتراح السبل التي تمكّن الولايات المتحدة من المساهمة بفاعلية في مجالات مهمة من بينها حقوق الانسان.

الاعتقالات الاعتيادية:

في ١١ اكتوبر قام أفراد يتبعون للقسم السياسي بجهاز الأمن الوطني باعتقال ثلاثة طلاب من أبناء الفور في أمبدة بأمدرمان. والطلاب هم: ابن عمر عبداللطيف محمد مدنى وهو طالب بجامعة القرآن الكريم والأمين العام لرابطة طلاب جبل مرة بجامعة الخرطوم، ومنصور محمد الزبير وهو طالب بكلية الاقتصاد بجامعة أمدرمان الاسلامية، وعبدالحفيظ محمد الزبير الطالب بكلية الاقتصاد بجامعة أمدرمان الاسلامية. كما جرى أيضاً اعتقال عبدالرسول محمد سليمان التاجر بسوق أمدرمان. قام أفراد الأمن بتعذيب ابن عمر وضربه في أنحاء متفرقة من جسده أثناء حجزه وقبل اطلاق سراحه في ١٣ اكتوبر دون توجيه اتهامات له. وكان أفراد الأمن يحاولون الحصول من ابن عمر على معلومات حول آخرين.

وفي ١٢ اكتوبر اعتقلت السلطات الأمنية ثلاثة أشخاص من أبناء الفور وهم: ابوحنيفة زين العابدين وهو محام تحت التدريب، وجعفر ابكر وهو ميكانيكي بأمدرمان، ومحمود محمد آدم جمعه.

وفي ٩ نوفمبر اعتقلت قوات الأمن والشرطة ٢٠ نازحاً من معسكر الجير قرب نيالا عقب مهاجمته. والمعتقلون هم: محمد عبده عبدالرحمن، بخيته آدم فاني، الطاهر محمد حسب الله، هدى فرده أبكر، فاطمة مصطفى أحمد، زينب محمد عبدالرحمن، حكمه اردمان تاج الدين، أم الفقراء آدم، عواطف إبراهيم أحمد، عائشة موسى، ذهبية أحمد ديار، أم بوش النور حنين، حسين قارديه أبكر، عصام الدين على إدريس، إبراهيم أبكر، أحمد عبدالكريم شوا، هدى شيته كير، على إدريس على، عبدالله يعقوب إسحق، وخالد السيوطي.

وفي ٢٢ نوفمبر قام أفراد من الشرطة والأمن باعتقال ٩ أشخاص من معسكر النازحين في كلمه وجرى نقل المعتقلين إلى سجن نيالا في وقت لاحق. والمعتقلون هم: عثمان حسين عبدالله، عبدالله محمود سليمان، عبدالله محمد أبكر، خالد جبريل محمد، يعقوب عبدالله عبدالله، حسن أحمد آدم، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، آدم إسماعيل محمد، وآدم الخير (متخلف عقلياً).

وفي ٢٢ نوفمبر أيضاً جرى اعتقال خمسة من النازحين بمعسكر كلمه بواسطة أفراد من الشرطة. وجرى نقل المعتقلين إلى قسم شرطة وسط نيالا. والمعتقلون

هم: خليل أحمد سعيد، عباس هارون خييار، حسن أرباب حسن، سليمان جمعه خاطر، ومحمد حسن أحمد. جرت عمليتا الاعتقال بصله أيضاً بموت شرطي أثناء أعمال شغب في المعسكر.

وفي ٢٨ نوفمبر اعتقلت قوات الشرطة ٢٨ شخصاً، بينهم اثنين من القاصرين، من معسكر كلمه للنازحين شرق نيالا. والمعتقلون هم: - محمد يحي آدم من البرتي، محمد هارون إسماعيل من البرتي، العربي عبدالله رضوان من البرتي، أحمد محمد أبكر من الفور، عصام عيسى أحمد من الفور، عصام يونس من الفور، بشير أبكر محمد عبده من الفور، آدم أحمد محمد من الفور، أحمد يوسف آدم من الزغاوة، جمال أحمد محمد من البرقيد، محمد يونس عثمان، داؤد حسين علي من الداجو، أبكر عبدالرحمن من الفور، حسن رمضان أبكر من الفور، آدم إدريس عبدالشافي من الفور، عبدالكريم آدم حسين من الفور، آدم عثمان أرباب من الفور، يوسف موسى عبدالرسول من الفور، هارون آدم بشير من الفور، محمد إبراهيم علي من البرقيد، آدم محمود إبراهيم من الفلاته، عيسى إسحق أبكر من التنجور، موسى زكريا محمد من الفلاته، أبكر يحي آدم من الفور، عبود عربي علي من الهواره، والطفلين عبدالماجد يحي أحمد (١٣ عاماً) وآدم آدم إبراهيم (١٤ عاماً) و كليهما من الفور. خضع المعتقلون للتعذيب من قبل أفراد الشرطة، حيث تم تقييد أيديهم وأقدامهم وضربهم على الرؤوس والظهر لإجبارهم على تسجيل اعترافات باشتراكهم في أعمال الشغب التي جرت بالمعسكر وقتل خلالها أحد رجال الشرطة.

وفي ٣٠ نوفمبر اعتقل أفراد القوات المسلحة والجنجويد أربعة أشخاص في قرية عدوه شمال نيالا بولاية جنوب دارفور. جرى اعتقال المذكورين من منازلهم بعد يومين من اعتقال ١٩ شخصاً آخر من أبناء الفور والداجو تتراوح أعمارهم بين ٢١ و ٨٥ عاماً. وفي ٧ ديسمبر جرى نقل المعتقلين الأربعة إلى سجن نيالا وهم: إدريس آدم عبدالله (٦٠ عاماً)، محمد أحمد أحمد عبدالله (٣٥ عاماً)، عبدالله تيراب سيف الدين (٢٨ عاماً)، وإبراهيم سليمان أبكر (٣٣ عاماً).

وفي ١٣ ديسمبر اعتقلت السلطات الأمنية بنيالا خمسة أشخاص من أبناء الفور في قرية تربو شمال شرق نيالا. والمعتقلون هم: خليل آدم وهو زعيم قبلي في ال ٥٠ من عمره، علي أحمد آدم ٥٢ عاماً، عيسى داؤد محمد ٤٠ عاماً، عبدالله اسماعيل أبكر ٤٥ عاماً، ويوسف أحمد آدم ٣٥ عاماً، والأربعة الأخيرون مدرسون. وبعد رفضهم التعاون مع الحكومة جرى توجيه اتهامات لهم تحت المواد ٥١ (شن الحرب ضد الدولة) و٥٨ (التآمر) من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١، في ١٦ ديسمبر جرى نقل المعتقلين إلى سجن نيالا.

في ٢٩ ديسمبر أطلقت السلطات في سجن كوبر سراح ٩١ من أبناء الرزيقات كان قد صدر بحقهم أحكام بالاعدام في وقت سابق. وكانت المحكمة العليا قد أمرت بإطلاق سراحهم بعد إسقاط قيادات قبيلة المعاليا التهم بحق المتهمين إثر إبرام صلح بين الطرفين في أكتوبر الماضي.

وفي ٣٠ ديسمبر اعتقلت السلطات الأمنية في مدينة القضايف المواطنين الزين قناوى، وهو أحد القادة النقابيين البارزين في المدينة. ويعانى قناوى من العديد من الأمراض.

وفي مطلع يناير اعتقلت الاستخبارات العسكرية في نيالا ١٢ شخصاً من أبناء قبيلة البرقيد في قرية دومة شمال نيالا. والمعتقلون المتهمون بالتعاون مع جيش تحرير السودان والذين جرى نقلهم إلى نيالا هم: زكريا آدم عبدالله، على يوسف آدم، محمد عبدالرحمن عبدالله، موسى عبدالكريم عبد المولى، حسن سليمان إبراهيم، محمد إبراهيم عبدالله، حافظ آدم سليمان، آدم عبدالرحيم عبد الرحمن، محمد حسن عبدالغنى، يحي اسحق على، جعفر محمد عبد الله، وسليمان محمد أرباب. جرى توجيه اتهامات للمعتقلين تحت المواد ٥١ (شن الحرب ضد الدولة) و٥٨ (التآمر) من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١ .

وفي ٥، ٧، ٨، ٩ و٩ يناير اعتقلت سلطات الشرطة والأمن سبعة من النازحين في معسكر اوتاش بشمال نيالا، وجرى تعذيب المعتقلين قبل توجيه اتهامات لهم تحت المادة ١٣٠ من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١، والمعتقلون السبعة هم: خميس موسى، عبدالله اسحق محمد، عبدالعزيز أحمد على، أحمد محمد خليل، آدم الطاهر عبدالله، آدم رشيد محمد وعمر رشيد محمد.

في ١٤ يناير اعتقلت الاستخبارات العسكرية في الدمازين بجنوب النيل الأزرق عبدالجليل ابو أمينه وهو جندي بالقوات المسلحة. ورغم عدم توجيه اتهامات ضده فالراجح أن سبب اعتقاله يعود لمشاركته في حفل موسيقى نظمتها الحركة الشعبية لتحرير السودان في قرية دندرو جنوب الدمازين احتفالاً بالتوقيع على اتفاقية السلام مع الحكومة السودانية.

وفي ١٨ يناير اعتقلت السلطات الأمنية في أمدرمان د. محمود شعراني وإبراهيم يوسف وجرى إطلاق سراحهما في اليوم التالي. كما قامت أيضاً باستدعاء كل من عبداللطيف عمر حسب الله وعبدالله فضل الله. جرى الاعتقال والاستدعاء صلّة بندوة كان من المقرر إقامتها في مكتبة البشير الريح بأمدرمان احتفالاً بذكرى الشهيد محمود محمد طه، غير أن جهاز الأمن أمر بمنع قيامها.

وفى ٢٠ يناير اطلقت السلطات سراح ٣٨ من المعتقلين السياسيين، جلهم من أنصار المؤتمر الشعبى، من بينهم محمد أمين خليفة أمين العلاقات الخارجية بالحزب، عمر عبد المعروف وزير دفاع سابق، وصديق الترابى نجل زعيم الحزب. غير أن زعيم الحزب، المعتقل منذ سبتمبر الماضى، و١٢ من قيادات حزبه ظلوا رهن الاعتقال بزعم مشاركتهم فى التخطيط لمحاولة انقلابية.

وفى ٢٤ يناير اعادت السلطات الأمنية فى أم روابة بشمال كردفان اعتقال مضوى إبراهيم آدم، الناشط فى مجال حقوق الإنسان، كما اعتقلت صديقاً له كان برفقته، صالح محمد إبراهيم. لم تعلن السلطات أسباب اعتقالهما، كما لم يتسن معرفة مكان أو ظروف اعتقالهما فى الأيام التالية للاعتقال. وفى ١٩ فبراير بدأ مضوى إبراهيم اضراباً عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله اعتباطياً، وبعد اسبوع من ذلك تدهورت بشدة حالته الصحية. وعند نهاية الشهر أحالت السلطات ملفه للنيابة المختصة لفتح بلاغ جنائى ضده بإدارة منظمة "معادية" وهى تهمة تقع تحت طائلة الجرائم الموجهة ضد الدولة. المعروف أن مضوى يرأس منظمة غير حكومية تدعى المنظمة السودانية للتنمية الاجتماعية. كان مضوى غير جري اعتقاله فى ديسمبر ٢٠٠٣ بتهمة المشاركة فى "جرائم ضد الدولة" غير أن السلطات أسقطت الاتهامات ضده فى أغسطس ٢٠٠٤ بعد ضغوط واسعة محلية ودولية واسعة.

وفى مطلع فبراير اعتقلت السلطات الأمنية أكثر من مائة من قيادات وأبناء البجا فى بورتسودان من بينهم عبد الله موسى عبدالله الأمين العام لمؤتمر البجا فى ولاية البحر الأحمر، هاشم على دوره، وعبدالرحيم البورى. وفى مدينة كسلا جرى اعتقال على حسين، محمد سماره، حسين آدم، د. ومحمود إبراهيم عثمان. لم يتم ذكر أسباب للاعتقالات التى جرت بعد وقت قصير من تظاهرات شهدتها المدينة فى ٢٩ يناير انتهت بسقوط عشرات القتلى والجرحى برصاص الشرطة.

ونحو منتصف فبراير أعادت السلطات اعتقال ثلاثة من قيادات المؤتمر الشعبى الوطنى بعدما برأتهم المحكمة من تهمة تدبير محاولة انقلابية وأمرت بإطلاق سراحهم. وكان نورالدين آدم وإبراهيم على سلطان وجبريل النيل ضمن خمسة من منسوبى الحزب الذين برأتهم المحكمة غير أن سلطات الأمن قامت بإعادة اعتقالهم ونقلهم إلى مبنى جهاز الأمن فى الخرطوم فى استخفاف كامل بقرار المحكمة.

يجدر بالذكر أن المذكورين كانوا ضمن ٢٨ متهماً مدنياً وعسكرياً جرى اعتقالهم فى مارس الماضى بتهمة التورط فى تدبير محاولة انقلابية، ثم جرى اعتقال ٧٢ آخرين فى سبتمبر الماضى على ذمة ذات القضية.

وفي ١٦ فبراير اعتقلت السلطات الأمنية ناجي دهب عضو المكتب السياسي بالمؤتمر الشعبي في فندق القراند هولي داي فيلا حيث كان من المقرر عقد مؤتمر صحفي للحزب منع جهاز الأمن السوداني قيامه دون ابداء أسباب. وسبق ذلك بأيام اعتقال عدد من قيادات الحزب بالولايات بينهم مسئول الطلاب في مدينة الفاشر. لكن السلطات أطلقت في المقابل سراح عدد من معتقلي حزب المؤتمر الشعبي في غرب كردفان.

وفي ١٧ فبراير اعتقلت أفراد من مليشيا الجنجويد بقرية مارلا قرب نيالا الطالب هارون أحمد نيل (١٩ عاماً). تم اقتياد هارون من الطريق العام بينما كان برفقة شقيقته إلى معسكر للجيش حيث حُجز في حفرة تحت الأرض وأُخضع للتعذيب. وقام أفراد المليشيا بتقييد يديه وقدميه وضربه بالسياط والعصى على ظهره، ويُقال أن أحدهم، ويكنى (أبابيل) قام باغتصابه. تمكّن هارون من تحديد هوية ستة من أفراد المليشيا الذين شاركوا في تعذيبه وهم: ازيرق عباس، عبده سليمان، حسين، حاجو، بوليس وأبابيل. وفي مطلع مارس جرى نقل هارون لمكاتب شرطة نيالا حيث جرى اطلاق سراحه دون توجيه اتهام له.

وفي ١٩ فبراير اعتقلت السلطات الأمنية في نيالا عبد المحمود آدم محمد (٣٩ عاماً) وهو تاجر من منزله بحى المزاد بشبهة الانتماء لحزب المؤتمر الشعبي. جرى نقل محمد لمكاتب الأمن في المدينة دون توجيه اتهامات له. ولم تسمح له السلطات بالاتصال بذويه.

وفي ٢٢ فبراير اعتقلت السلطات الأمنية آدم خميس التوم، من أبناء الرزيقات، من معسكر كلمه للنازحين جنوب دارفور. جاء اعتقال آدم بمكاتب الأمن في نيالا إثر محاولة السلطات حمل النازحين للانتقال من معسكر كلمه إلى معسكر جديد يقع على مسافة ٢٠ كيلومتر شمال نيالا.

انتهاكات ضد المرأة:

في نوفمبر قام أفراد من مليشيا الجنجويد باختطاف ١٧ من النساء والفتيات من معسكر كلمه شرق نيالا واغتصاب عدد منهن. والضحايا هن: عيشة إسماعيل آدم ١٤ عاماً، فاطمة يوسف موسى ١٦ عاماً، مريم إدريس عبدالعزيز ١٧ عاماً، زرقة صالح عبدالرحمن ١٥ عاماً، أمينة محمد إسحق، عيشة شريف الدين، فاطمة يحي نور ٦٠ عاماً، فاطمة يعقوب محمد ٢٥ عاماً، فاطمة عبدالرحمن ٥٠ عاماً، حواء عبدالله آدم ٣٥ عاماً، سمية حسن ١٨ عاماً، هاله ابو جابي ٢٥ عاماً، و حليلة أرباب عبدالرحمن.

وفي ٣٠ نوفمبر اعتدى أفراد الميليشيات على سبع من النساء والفتيات النازحات، إحداهن حامل، من معسكر دريج شرق نيالا. كانت النساء يبحثن عن حطب وقود خارج المعسكر حين جرى مهاجمتهن وضربهن بأعقاب البنادق على صدورهن ورؤوسهن قبل أن يقوم أفراد الميليشيا باختطاف ثلاثة من النساء وفتاة إلى كوخ مجاور مهجور واغتصابهن. تمكنت النساء الأربعة الأخريات من الفرار والعودة للمعسكر. أصيب جميع النسوة السبعة بجروح خطيرة استدعت المعالجة الطبية، وجرى إحالة إحداهن إلى مستشفى نيالا حيث تم إسقاط حملها. والنسوة الضحايا هن: - حواء صالح خميس ١٩ عاماً، زهرة هارون كورسي ٣٠ عاماً، فاطمة سيف الدين سليمان ١٥ عاماً وثلاثتهن من قبيلة الداو، كلتوم آدم محمد، مريم إدريس آدم، زهرة عيسى جار النبي، وعائشة محمود عبدالله.

وفي ٢ ديسمبر اعتدى أفراد من ميليشيا الجنجويد على ثمانية نساء من معسكر دريج للنازحين شرق نيالا وقاموا بضربهن وخطفهن ثم اغتصاب ثلاثة منهن. تراوحت أعمار النساء المغتصابات بين ١٨ و ٢٥ عاماً إثنان منهن من المساليت والثالثة من الفور. والنساء اللاتي تعرضن للضرب هن: - جواهر عبدالله ١٠ أعوام، صفاء آدم على ١١ عاماً، مستورة إبراهيم أحمد ٢٥ عاماً، حواء أحمد على ٣٠ عاماً، وحسنية إبراهيم أحمد ٢٥ عاماً.

عقوبات جسدية:

في ٨ فبراير قضت محكمة البلدية بالخرطوم بسجن أفراد ينتمون لدولة أفريقية وجلدهم بعد إدانتهم بمواد تتعلق بالإخلاق. وكانت الشرطة قد اقتحمت في وقت سابق شقة سكنية يستأجرها المتهمون وضبطتهم متلبسين بمصاحبة نساء. وقررت المحكمة إمكانية النظر في إبعاد المذكورين من البلاد متى تكررت منهم تلك الأفعال.

وعند نهاية الشهر قضت محكمة جنايات الأزهرى بجلد ثمانية من طلاب جامعة السودان لمشاركتهم في أعمال شغب بداخل الجامعة. وقضى معتصم شبانة قاضي المحكمة بالجلد عشرين جلدة لكل طالب بعد إدانتهم تحت المادة ٦١ من القانون الجنائي.

وفي نيالا يواجه ما يزيد عن ٤٠ معتقلاً خطر الحكم بالإعدام بعد اعتقالهم خلال شهر نوفمبر من معسكر كلمه قرب المدينة إثر أعمال شغب في المعسكر سقط خلالها أحد أفراد الشرطة. وتوجه السلطات اتهامات للمعتقلين تحت المواد

١٣٠ القتل و٥١ شن الحرب ضد الحكومة و٥٨ (التأمر). (أنظر أسماءهم تحت عنوان اعتقالات).

وفي زانجي تواجه إحدى السيدات خطر الحكم بالاعدام حصباً بعدما اتهمها زوجها بالزنا. ففي ١١ فبراير اعتقلت الشرطة السيدة فانا سوكر، وهي مسيحية من الدينكا، بعد حملها ووضعها لطفل في غياب زوجها الشاكي، دومينيك ابيرو، الذى يعمل جندياً بالقوات المسلحة. وجهت السلطات اتهاماً بالمادة ١٤٦ (الزنا) من القانون الجنائى لسنة ١٩٩١ .

القتل خارج نطاق القضاء:

فى ٢٣ اكتوبر قُتل عشرة مواطنين حين أغار الطيران الحكومى على بلدة عيد فى جنوب دارفور.

وفى ٢٩ يناير قامت الشرطة باطلاق الرصاص على تظاهرة سلمية فى مدينة بورتسودان ما أدى لمقتل ٢٣ شخصاً بينم طفلين وإمرأة. والطفلان القتيلان وهما من حى ديم أرباب فى الثانية عشر والرابعة عشر من العمر، وتوفيت المرأة، وهى حامل، فى وقت لاحق متأثرة بجراحها.

كان ضحايا عملية إطلاق الرصاص:- طاهر حسين حسن ١٢ عاماً، إبراهيم ابوظاطمة بشير ١٤ عاماً، عمر حماد عمر، عيسى حسن على، حسين عركه محمد، مكي إدريس مكي، اوشيك الأمين، على محمد محمد على، طاهر محمد طاهر، فقيرى أحمد حامد، اوهاج على حمد، محمد محمد طاهر، أحمد ابوظاطمة حمزه مكاوى، عمر عبدالله محمد، رشيد حسن عثمان، على حسين ريحان، طاهر حسين، وإمرأة ورجل لم يتسن معرفة إسميهما. وفى أول فبراير توفى أربعة مصابين متأثرين بجراحهم وهم:- عثمان محمد آدم، محمد بدرى بادنين، عبدالله محمد عيسى، ومحمدين الوقادابى.

وفى ٢٦ يناير قُتل مائة شخص فى غارة للطيران الحكومى على شنقل طوباي قرب مدينة الفاشر فى ولاية شمال دارفور.

الوضع فى دارفور:

تواصلت أعمال العنف فى دارفور حيث استمرت الحكومة ومليشيا الجنجويد فى شن الهجمات على المدنيين وحرق القرى ونهبها فى محاولة لإخضاع التمرد. وبتضافر الانفلات الأمنى والجفاف يلوح فى الأفق شبح مجاعة ربما تكون أسوأ من تلك التى شهدتها المنطقة خلال الثمانينات والتسعينات.

وتفيد التقديرات بارتفاع محصلة القتلى واللاجئين بسبب القتال في المنطقة. وتشير التقارير إلى أن ما بين ٧٠ ألف و ١٣٠ ألف من المواطنين لقوا مصرعهم بسبب القتال وما يتصل به من جوع ومرض. كما ارتفع عدد النازحين داخلياً لنحو مليون ونصف مليون شخص وعدد اللاجئين إلى تشاد لنحو مائتي ألف.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير جرى شن عشرات الهجمات والغارات على المدنيين. وعلى سبيل المثال، في ٩ نوفمبر هاجمت قوات الشرطة معسكر الجير للنازحين قرب نيالا في مرأى من موظفي الأمم المتحدة ما تسبب في إصابة المئات منهم. وقامت قوات الأمن بإطلاق الغاز المسيل للدموع على نسوة وأطفال أثناء اصطفاقهن أمام عيادة طبية. كانت قوات الشرطة تحاول حمل النازحين للإنتقال من معسكرهم إلى معسكر آخر. أُصيب نحو ٣٠٠ من النازحين بجروح مختلفة بينما تأثر ١٠٠ آخرون بسبب الغاز المسيل للدموع. وخلال الهجوم جرى تدمير عدد من خيام ومأوى النازحين. إضافة إلى ذلك جرى اعتقال ٢٠ نازحاً بينهم طفلين (١١ و ١٣ سنة) ونقلهم إلى قسم شرطة نيالا وسط حيث وُجهت لهم تهم شن الحرب على الدولة، التآمر وإزعاج الأمن العام.

وفي الصباح الباكر من يوم ١٤ نوفمبر أطلق رجال الشرطة النار في الهواء وباتجاه معسكر (كلمه) في محاولة لإرهاب النازحين وحملهم على هجر المعسكر والعودة إلى بلداتهم الأصلية. قُتل في الهجوم إثنان أحدهما قاصر، وهما إسحق آدم هارون ١٥ عاماً، وآدم عبدالعزيز. كما جرح في الهجوم ثمانية أشخاص هم: ابوبكر إدريس عبدالشافي، محمد عبدالمجيد آدم، فاطمة إسماعيل هارون، مريم يونس آدم، خديجة يعقوب عبدالله، وعبدالنبي آدم عبدالله.

وفي ٢٨ نوفمبر شنت مجموعة من أفراد الجنجويد قوامها ٣٠٠ رجل هجوماً على قرية جنجنات، ٢٠ كيلومتراً شرق طويله في ولاية شمال دارفور قاموا خلاله بتدمير ٢٠٠ منزل وقتل وجرح عشرات المدنيين ونهب مواشيهم. كان من بين القتلى: فاطمة عبدالرحمن محمد، عيشه ابراهيم، أيمن شمو حسين، داؤد عبدالله عثمان وسليمان عبدالرسول. ونجم عن الهجوم تشريد ما يزيد عن ألف مواطن تم استيعابهم بقرية شرتايه، ٢٥ كيلومتراً غرب الفاشر.

وفي ١٣ ديسمبر قامت القوات المسلحة مدعومة بالجنجويد بالهجوم على قرية طرطوره بمحافظة كاس، غرب نيالا، ما أسفر عن مقتل ثمانية مدنيين وإخفاء اثنين وإصابة العشرات بجروح. قام المهاجمون بنهب القرية قبل إحراقها. كان قتلى الهجوم: محمد سولا، يوسف آدم محمد، أبكر موسى حامد، يوسف محمد يوسف، موسى آدم طه، هارون طه أبكر، إسحق علي، ومحمد أحمد آدم. كما كان من

بين الجرحى: الشيخ محمد آدم طه، العمدة عبدالرحمن حسن، أحمد عثمان يحيى، عيسى خميس، وعبدالله أحمد محمد. أما المواطنان اللذان لم يتم العثور عليهما عقب الهجوم فهما: إسحق على، ومحمد أحمد آدم.

ونحو منتصف يناير أسفرت هجمات للقوات المسلحة والجنجويد على قرى حماده، جروف، وجميزه إلى مقتل العشرات من المدنيين وتشريد ما يزيد عن تسعة آلاف مواطن. وفي قرية حماده التي دُمّرت تماماً قُتل ١٥٠ من القرويين معظمهم من النساء والأطفال.

وفي ١٩ يناير قصفت الطائرات الحكومية المنطقة ما تسبّب في تشريد نحو ٨٠٠٠ شخص نزح بعضهم لبلدتي ميناواشى وميرشينق المجاورتان.

وفي ٢١ يناير قُتل نحو ٣٠ شخصاً وجُرح العشرات فى هجوم للمليشيات على قرية ملام، ١٠٠ كيلومتر شمال نيالا.

وفي نفس اليوم قام أفراد من مليشيا الجنجويد بالهجوم على قرية سليه بغرب دارفور ما تسبّب فى مقتل ٢٠ شخصاً على الأقل واختطاف إمراتين ونهب مواشى.

ملاحظات حول إتفاق السلام الشامل (موقف المنظمة)

شهدت مسيرة الحرب الأهلية في جنوب السودان التي اندلعت جولتها الأولى في أغسطس ١٩٥٥، قبيل أشهر قليلة من إعلان استقلال السودان، عدداً من محاولات السلام تمثل أولها في مؤتمر المائدة المستديرة التي انعقدت خلال مارس ١٩٦٥، ثم اتفاقية أديس أبابا في مارس ١٩٧٢، فاتفاقية السلام السودانية أو (الميرغني-قرنق) في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨، غير أن هذه المبادرات لم يتسن لها بلوغ غاياتها لأسباب مختلفة تفاوتت ما بين اختلاف رؤية القوى الشمالية أو تلكؤها في تنفيذ العهود أو اعتقاد بعض حكومات المركز بقدرتها على حسم الصراع عسكرياً.

بعد ثلاثين شهراً من المفاوضات الشاقة وقّعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٩ يناير ٢٠٠٥ على آخر بروتوكولين في "اتفاق السلام الشامل" وهما البروتوكولين الخاصين بـ "وقف إطلاق النار الدائم في الجنوب وآليات تنفيذ الاتفاقات الموقعة" و "القضايا العالقة في موضوعات تقاسم السلطة والثروات والمناطق المتنازع عليها المتاخمة للجنوب". وبالتوقيع على البروتوكولين الأخيرين يكون عدد الاتفاقات التي جرى توقيعها ثمانية اتفاقات، تشكل جميعاً ما يعرف بـ "اتفاق السلام الشامل".

في ما يلي أهم البنود الأساسية الواردة في البروتوكولات الثمانية والتي تسرى خلال الفترة الانتقالية، ومدتها ستة أشهر، التي بدأت عقب التوقيع على اتفاق السلام، وخلال فترة انتقالية أخرى تالية مدتها ست سنوات.

- بروتوكول ماشاكوس:

من أهم بنود هذا البروتوكول الذي جرى التوقيع عليه في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، حق سكان جنوب السودان في الحكم الذاتي، والاستفتاء على الاستقلال في نهاية فترة الست سنوات التي تطبق خلالها الشريعة الإسلامية في شمال السودان دون جنوبه.

- بروتوكول الإجراءات الأمنية:

من أهم بنود البروتوكول الذي جرى التوقيع عليه في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣،

النص على وجود جيشين خلال الفترة الانتقالية .. القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. كما نصّ على وقف لإطلاق النار يسرى من تاريخ التوقيع على اتفاق السلام الشامل ويخضع لمراقبة دولية. وبموجب البروتوكول يتم نشر قوات مشتركة في جنوب السودان وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق والخرطوم، بمعدل ٢٤ ألف جندي في جنوب السودان وستة آلاف في جبال النوبة وستة آلاف في ولاية النيل الأزرق وثلاثة آلاف في العاصمة الخرطوم. وينسحب أكثر من مائة ألف جندي من الجيش الحكومي يتمركزون في الجنوب إلى شمال البلاد بينما ينسحب مقاتلو الجيش الشعبي لتحرير السودان المتمركزون في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق إلى الجنوب.

- بروتوكول اقتسام الثروة:

من أهم بنود الاتفاق الذي جرى التوقيع عليه في ٧ يناير ٢٠٠٤، النص على تقاسم عائدات النفط الذي تنتجه آبار النفط في جنوب السودان مناصفة بين الحكومة الوطنية وحكومة جنوب السودان في بداية الفترة قبل الانتقالية، وذلك بعد تخصيص ٢ في المائة من هذه الموارد للولاية التي توجد فيها الآبار النفطية. وقضى البروتوكول بأن تكون لسكان المناطق التي سيستخرج منها النفط في الجنوب كلمتهم في تجديد عقود الاستخراج، وبتشكيل لجنة وطنية للنفط تتألف من ممثلين عن الحكومتين لوضع السياسة النفطية والتفاوض حول عقود الاستثمار. وتكون العائدات غير النفطية في الجنوب، والمتأتية خصوصاً من الضرائب والرسوم، من حق حكومة الجنوب. ونصّ البروتوكول على العمل بنظام مصرفي إسلامي في شمال السودان، فيما يجري تطبيق نظام مصرفي تقليدي في جنوب السودان.

- بروتوكول اقتسام السلطة:

من أهم بنود البروتوكول الذي جرى التوقيع عليه في ٢٦ مايو ٢٠٠٤، تقسيم السلطة التنفيذية الوطنية قبل الانتخابات بحيث يحصل حزب المؤتمر الوطني الحاكم على ٥٢ في المائة من المقاعد والحركة الشعبية لتحرير السودان على ٢٨ في المائة، فيما تحصل أحزاب شمال السودان الأخرى على ١٤ في المائة وبقية أحزاب الجنوب على ستة في المائة. وبموجب البروتوكول يتولى رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان منصب النائب الأول لرئيس الدولة، ويؤدي القسم بعد إنجاز الدستور المؤقت خلال شهرين من التوقيع. وفيما يتعلق بالإدارة الإقليمية لشمال السودان يحصل حزب المؤتمر الوطني الحاكم على ٧٠ في المائة من المقاعد

التنفيذية والتشريعية وتحصل الحركة الشعبية لتحرير السودان على ١٠ في المائة بينما تحصل الأحزاب السياسية على ٢٠ في المائة. وفي حكومة الجنوب تحصل الحركة الشعبية لتحرير السودان على ٧٠ في المائة من المقاعد التنفيذية والتشريعية، وتحصل القوى السياسية الجنوبية الأخرى وحزب المؤتمر الوطني الحاكم على ٣٠ في المائة مناصفة بينهما. وتقرر اعتماد اللغتين العربية والانجليزية لغتين رسميتين، وأن يحظى الجنوبيون بثلاثين في المائة من الوظائف الحكومية على المستوى الوطني.

- بروتوكول حل النزاع في المناطق الثلاث:

من أهم بنود البروتوكول المعنى بثلاث مناطق شمالية متاخمة للجنوب خاض جزء كبير من أبنائها الحرب إلى جانب الحركة الشعبية، والذي جرى التوقيع عليه في ٢٦ مايو ٢٠٠٤، تقسيم السلطة التنفيذية والتشريعية في منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق بحيث يحصل حزب المؤتمر الوطني الحاكم على ٥٥ في المائة والحركة الشعبية لتحرير السودان على ٤٥ في المائة. وبموجب البروتوكول يكون الحكم في الولايتين دورياً، حيث يتولى كل جانب منصب المحافظ لنصف الفترة السابقة على إجراء الانتخابات.

- بروتوكول فض النزاع في اببي:

ومن أهم بنود البروتوكول الذي جرى التوقيع عليه في ٢٦ مايو ٢٠٠٤، النص على أن سكان المنطقة مواطنون لكل من شمال السودان وجنوبه. ويحق لسكان اببي بعد الفترة الانتقالية التصويت على الاختيار بين الاحتفاظ بالوضع الإداري الخاص في الشمال أو الانضمام لولاية بحر الغزال وهي جزء من جنوب السودان.

- بروتوكول وقف إطلاق النار الدائم:

من أهم بنود البروتوكول الذي جرى التوقيع عليه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ إنشاء وحدات مسلحة مشتركة قوامها ٤ آلاف جندي تُنشر في أنحاء الجنوب والمناطق الثلاث التي كان متنازعا عليها (اببي، جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان) إضافة إلى وحدة مسلحة مشتركة في العاصمة. ونص البروتوكول على أن تقدم الإدارة في جنوب السودان التمويل الرئيس - خلال فترة الستة أشهر الانتقالية - لوحدات الحركة الشعبية بينما تمول الحكومة في الخرطوم الجيش الشمالي والوحدات المشتركة. وترك البروتوكول أمر تمويل القوات الجنوبية على المدى الطويل للمجلس الوطني خلال الفترة الانتقالية. وقضى البروتوكول بإلغاء حالة الطوارئ

المفروضة في السودان في جميع المناطق الخاضعة لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الحكومة والحركة الشعبية، كما قال بإلغاء حالة الطوارئ في المناطق الأخرى " باستثناء المناطق التي لا تسمح فيها الأوضاع بذلك " .

- بروتوكول آليات تنفيذ الاتفاقيات:

من أهم بنود البروتوكول الذي جرى التوقيع عليه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وضع الجداول الزمنية وتحديد الأدوار والمسئوليات في تنفيذ البروتوكولات. ومن أبرز المهام التي تضمنها التفاوض وتبني دستور وطني انتقالي في غضون ستة أسابيع من توقيع اتفاق السلام الشامل، وأداء رئيس الحركة الشعبية، جون قرنق، اليمين نائباً أول للرئيس في حكومة وحدة وطنية تحكم البلاد خلال الفترة الانتقالية التي تستمر ست سنوات.

رحبت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة باتفاق السلام الذي جرى التوقيع عليه في ٩ يناير ٢٠٠٥، باعتباره أساساً يمكن البناء عليه وتطويره بما يفضي إلى تحول ديمقراطي حقيقي، وأيضاً باعتبار أنه ينهي سنوات طويلة من الحرب الأهلية والمعاناة الانسانية الناجمة عنها، غير أن ذلك لا يعني أن الاتفاق بصورته الراهنة مؤهل لتذليل كافة المشكلات التي ظلت تعاني منها البلاد لعقود طويلة، أو أنه خال من المسالب التي يتعين العمل على تصويبها.

هناك المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة (الأحد ٩ يناير ٢٠٠٥) الشعب السوداني " في الجنوب وفي الشمال، القارة الأم إفريقيا، والمجتمع الدولي بأسره بالتوقيع على اتفاقيات نيفاشا للسلام، التي وضعت نهاية تاريخية رسمية لكوارث حرب الشمال-الجنوب بضمانات معاهدة ذات اعتراف دولي هدفت إلى تلبية تطلعات شعبنا في تحقيق السلام العادل، التنمية المستدامة، والديمقراطية الطبيعية. "

" في هذه المناسبة الجليّة، تأمل المنظمة السودانية لحقوق الإنسان أن ينجز طرفا السلام، حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، بنجاح التزامات السلام الملقاة على عاتقهما وفقاً للاتفاق، والوعد الذي قطعاه لتطوير اتفاقيات نيفاشا إلى إجماع وطني يمضي، على أساس من المساواة، بالسلام العادل والدائم، اقتسام السلطة، والمشاركة في عملية صنع القرار الوطني للمناطق المهمشة الأخرى، وبصفة خاصة دارفور، جبال النوبة، شرق السودان، وكذا الأقاليم الشمالية أيضاً. "

"إن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان القاهرة لتعيد تأكيد القلق المحلى، الاقليمي والدولى العميق بشأن الأوضاع المتفاقمة سوءاً للنازحين من أبناء دارفور والعنف المتزايد فى الاقليم، ومن ثم، إمكانية "إتخاذ إجراء عاجل" حسب كلمات الأمين العام للأمم المتحدة (٨ يناير ٢٠٠٥) لمواجهة الوضع. فى هذه الآونة، تشدد المنظمة على مناشدة السودانىين للعالم حول أزمة دارفور الانسانية، والتي اعتبرت حكومة الخرطوم "مسئولة تماماً عن الأزمة"، وتدعو المجتمع الدولى للعمل عن كثب مع شعب السودان لوضع نهاية للأزمة من خلال مؤتمر قومى دستورى."

"وتشدد المنظمة، بوجه خاص، على الحاجة الملحة لضمان تمثيل حقيقى لكافة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى فى اللجنة القادمة الخاصة بالدستور الانتقالى. ومن الأهمية بمكان، يتعين على اللجنة المعنية بإيلاء اعتبار حازم لكافة موثيق واتفاقيات حقوق الانسان الدولية، وكذا الموروث القضائى السودانى والحقائق الاجتماعية، لدمقرطة ترسانة القوانين القمعية للحكومة، بروح السلام الذى تضمنت عليه اتفاقيات نيفاشا، بغية كفالة التمتع الكامل بحقوق الانسان والحريات العامة لكل المواطنين، غرض النظر عن المعتقد الدينى، الموقف السياسى، الوضع الاجتماعى، أو أى معيار تمييزى آخر."

"بوجه خاص، يتعين على اللجنة توفير نصوص دستورية واضحة حول المحاسبية فى شأن الانتهاكات التى ارتكبتها السلطة، وكذا إلغاء كافة أشكال العقوبات الجسدية فى القانون الجنائى، النصوص المعادية لحقوق المرأة فى قانون الأحوال الشخصية والتشريعات الأخرى، سياسات الضرائب الثقيلة، الزكاة المفروضة قسراً من قبل الدولة والتي يجرى توزيعها بشكل غير عادل، وغير ذلك من التوجهات الديكتاتورىة التى جرى فرضها على العامة بواسطة اعلام وصحافة الدولة فى ١٥ سنة متعاقبة من الحكم غير الديمقراطى."

"إن المنظمة السودانية لحقوق الانسان شديدة القلق بشأن السلطات المخولة للرئيس لإنشاء أجهزة قضائية ومفوضية لحقوق الانسان بالتشاور مع النائب الأول للرئيس، حسب ما ورد فى وسائل التنفيذ المضمنة فى البروتوكول الخاص بتقسيم السلطة، على نحو ما جرى تبنيه فى الاتفاق. إن المنظمة لشديدة القلق من إمكانية التدخلات التنفيذىة والتشريعية فى الفترة الانتقالية بشكل يتناقض واستقلال القضاء فى ضوء التطهير الذى قامت به الحكومة للقضاء وغير ذلك من المظالم التى لحقت بالنظام العدى الجنائى السودانى ولم يجر تسويتها حتى الآن."

" تأمل المنظمة أن تطّلع حكومتى الانتقال فى الجنوب والشمال بمهمة صيانة استقلال القضاء بشكل صارم، باعتبار ذلك حجر الزاوية فى الحكم الديمقراطى. وبجانب الحاجة لتطبيق قوانين تتأسس على قوانين حقوق الانسان الدولية وقوانين السودان المثلى، يتعيّن على محاكم السودان أن تكون مستقلة تماماً عن الجهاز التنفيذى. ينبغى أن يسمح بشكل كامل للهيئة القضائية اختيار مجالسها الخاصة، وكذا إدارة شؤونها القانونية والادارية بتفويض قضائى، فى منأى عن الأوامر الرئاسية والتدخل التشريعى. "

" وحيث أن التمتع الكامل بالحريات المدنية وحقوق الانسان يعتبر الضمانة الأقوى للسلام الدائم والحكم الفعّال للقانون على امتداد البلاد، تحث المنظمة الأطراف الحاكمة لحزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان على العمل حسب مقتضيات بروتوكولات سلام نيفاشا لحماية الحق غير القابل للمساس لمنظمات المجتمع المدنى فى إنشاء فيدراليتها الخاصة بحقوق الانسان، وكذا مجالس حقوق الانسان الأخرى، بعيداً على أية تدخلات للحكومة أو التوجيهات الأمنية - ناهيك عن المفوضية الرئاسية المفروضة من قبل الدولة - وفقاً للاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية التى يعتبر السودان طرفاً فيها. "

" وتشدد المنظمة السودانية لحقوق الانسان - القاهرة أكثر على الحاجة لانفاق الثروة الناتجة عن النفط وغيره من موارد الدولة الأخرى للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للوطن بغية الوفاء بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، كما هى مكفولة بالمبادئ الدولية. لهذه الغاية، فان الإنفاق العسكرى والأمنى الهائل المقترح سلفاً فى موازنة الدولة فى ظل قانون الطوارئ يتعيّن خفضه بشكل ملموس وفاعل. "

" فى اتجاه تحقيق هذه الغاية الهامة، فان على أجهزة الحكم فى البلاد، التى سيجرى إنشاؤها وفقاً للاتفاقيات، أن تدخر القسط الأكبر من موارد الدولة المالية فى فترة ما بعد الحرب من أجل النفاق الضرورى على برامج التنمية الاجتماعية (الصحة، التعليم، الإسكان، والثقافة) جنباً إلى جنب مع تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لتوفير مكونات الانتاج الحيوية فى العمل والتوظيف، استيعاب المواطنين العائدين فى أوضاع لائقة فى وطنهم، وإعادة أولئك الذين جرى فصلهم بشكل ظالم من الخدمة العامة، عاملين وأصحاب عمل، على امتداد ١٥ سنة من الحكم غير الديمقراطى، مع قوّة العمل المتوفرة، تنمية الأمة فى عهد السلام... "

(آنتهى البيان).

يتمثل أحد أكبر مسالب الاتفاق في خلوه من أية إشارة للانتهاكات الجسيمة التي جرى ارتكابها من قبل طرفي الاتفاق -بدرجات متفاوتة- إبان الصراع، أو تلك التي أرتكبت في ظل أوضاع الطوارئ التي جرى فرضها من حكومة السودان دون تعقل أو روية على امتداد البلاد بذريعة الحرب الأهلية في الجنوب، والعديد من تلك الانتهاكات تمثل جرائم يطالها القانون الدولي. إن خلو الاتفاق من هذه المسألة لا يعتبر إهداراً لحقوق الضحايا وحسب، بل ومدعاة لاستمرار الانتهاكات على نحو ما تشهده مناطق عديدة من البلاد وبصفة خاصة دارفور.

لقد نصّ البروتوكول الخاص بالمشاركة في السلطة الموقع في مايو ٢٠٠٤ على أن "جمهورية السودان، بما فيها جميع مستويات الحكم في شتى أنحاء البلاد، ستلتزم التزاماً كاملاً بالواجبات المترتبة عليها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تشكل أو تصبح طرفاً فيها". ويعدّ البروتوكول حقوق الإنسان الأساسية، ومن ضمنها الحق في الحياة والحرية الشخصية وحرية التعبير والاجتماع والدين والحق في عدم التعرض للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. لكن الواقع العملي يشير إلى أن أيّاً من هذه الحقوق لا تحظى بالاحترام، كما أن حقوق الإنسان لا تتحقق لمجرد الإشارة إليها في البروتوكول، بل عن طريق ضمانات وإجراءات حماية.

ولقد خلا الاتفاق من أي جدول زمني بتدابير ملموسة لاحترام الحقوق وحمايتها، على نحو ما نص عليه الاتفاق في مسائل أخرى كتلك المتعلقة بالتدابير الأمنية ووضع القوات وإعادة نشرها أو تلك الخاصة بإعداد دستور انتقالي وإجراء استفتاء في الجنوب ومنطقة أبيي.

وفي الواقع، يتعيّن إعطاء مسألة حقوق الإنسان أولوية على ما عداها من موضوعات باعتبار أن توفير حقوق الإنسان يمثل ضماناً لسلامة تنفيذ أية تدابير أخرى.

لقد نصّ الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة تضم بشكل أساسي الحكومة الراهنة والحركة الشعبية لتحرير السودان، اللتين يتحمّل مسؤولون فيهما المسؤولية عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان كالقتل خارج نطاق القضاء والاختطاف والاعتصاب والتعذيب والتهمير القسري. إن هذه الجرائم يتعيّن التحقيق فيها وتقديم المسؤولين عنها للعدالة، ولا يجوز بأي شكل التغاضي عن مثل هذه الجرائم والسماح لمرتكبيها بالافلات من المحاسبة.

إن الكشف عن الحقائق المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والفساد، ورفع المظالم ورد الحقوق لأصحابها شرط لا غنى عنه لتحقيق سلام دائم وعادل. ومن ما يثير القلق في هذا الصدد إعلان الحكومة السودانية تمديد حالة الطوارئ في كل أنحاء البلاد قبيل وقت قصير من توقيع اتفاقية السلام، الأمر الذي يعنى رغبتها في استمرار تقييد الحقوق والحريات الأساسية إذ تجيز حالة الطوارئ للسلطات حظر الاجتماعات وتفريق التجمعات السلمية والاعتقال الاعتباطي المطول ومنح قوات الأمن حصانة من المحاسبة.

ومن مسالب الاتفاق الخطيرة عدم شموله لجميع الأطراف السودانية، ووجود معارضة متفاوتة الدرجة لها، في الشمال والجنوب على حد سواء. وبينما تعبر بعض الأطراف عن الترحيب الحذر بالاتفاق وتتشترط أخرى توسيعه للقبول به فإن هناك أطرافاً لا تتردد في الاعلان صراحة عن عدم التزامها به لعدم مشاركتها فيه أو الاعتداد برأيها. ومن ثم فالاتفاق بشكله الراهن أقل من أن يكون شاملاً، ولا يعبر كاملاً عن الشمال أو الجنوب. وما لم يتم تدارك هذه الأمر يظل خطر تجدد الصراع -سواء الصراع الشمالي/الجنوبي، الشمالي/الشمالي، أو الجنوبي/الجنوبي- قائماً.

وإذ تتفهم المنظمة الظروف التي أملت حصر التفاوض، ومن ثم الاتفاق، بين الحكومة في الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان، والمتمثلة في الحاجة الماسة لوقف نزيف الحرب الأهلية في جنوب السودان، فإنها تشير إلى أهمية استيعاب القوى السياسية الأخرى في المرحلة التالية للتوقيع عليه.

ومن بين مسالب الاتفاق المسألة الخاصة بإعداد دستور وطني مؤقت خلال فترة قصيرة من التوقيع عليه. فمن ناحية يُعتبر الاتفاق الموقع بين الطرفين في ٩ يناير ودستور ١٩٩٨ الراهن -والمعيوب- المرجعيتين الأساسيتين للدستور المؤقت.

ومن ناحية أخرى فإن تشكيل اللجنة المعنية بوضع الدستور المؤقت يمنح طرفي الاتفاق الأغلبية المطلوبة لإجازته، إذ يحوز الطرفان على ٨٠ في المائة من عضوية اللجنة (٥٢ في المائة للحكومة و٢٨ في المائة للحركة الشعبية) بينما تتم إجازة الدستور بثلاثي الأعضاء. وعليه، فإن سائر القوى السياسية الأخرى في البلاد وقوى المجتمع المدني، بما فيه المرأة وخبراء حقوق الإنسان والخبراء القانونيين، جرى تهميشها في قضية بالغة الأهمية.

صحيح أن الاتفاقية التنفيذية تنص على أن " كل طرف يجب عليه أن يُشرك

المجتمع المدني " غير أن هذه الإشارة لا توفر ضماناً لمشاركة حقيقية وفاعلة للمجتمع المدني. إن من الأهمية بمكان التأكد من أن أعضاء لجان كتلك الخاصة بمراجعة الدستور أو المقترحة لحقوق الإنسان أو الخدمة المدنية هم أشخاص مشهود لهم بالاستقامة والاستقلالية والحيادة.

ويضاعف من القلق أن اتفاق السلام الموقع بين الحكومة والحركة الشعبية يضع نفسه فوق الدستور الانتقالي إذ ينص على أنه في حالة وجود تعارض بين ما يرد في الدستور وما هو منصوص عليه في الاتفاق فإن المرجعية للاتفاق، كما أن طرفي الاتفاق يرهنان إجازة الدستور الانتقالي بموافقة مؤسساتهما التشريعية القائمة الآن.

ومن مسالب الاتفاق أيضاً تضمّنه على تناقضات واختلالات واضحة ومعايير غير متساوية في التعامل من المواطنين باختلاف موقعهم الجغرافي. وحسب الاتفاق يجرى اعتماد دستور علماني للاقليم الجنوبي، بدساتير مشابهة للولايات الجنوبية، ودساتير اسلامية للولايات الشمالية، وأوضاع خاصة لولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ومنطقة أبيي وأيضاً العاصمة القومية الخرطوم، في وجود دستور وطني قومي غير يرجح أن يكون اسلامياً. وهناك أيضاً الإشارة إلى نظام مصرفي اسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب. ويعنى هذا في الممارسة العملية أن يخضع المواطنون لمعاملات مختلفة حسب مكانهم الجغرافي، وكذا حرمان بعض الولايات (الشمالية) من صلاحيات تتمتع بها أخرى.

ويعيب الاتفاق أيضاً أنه لا يكتفى بمنح طرفيه سيطرة طاغية على المؤسسات التشريعية والتنفيذية الانتقالية فقط، بل وأيضاً في اللجان الفنية والخدمة المدنية والأجهزة الأمنية والعسكرية وغيرها. وعلى الرغم من أن الاتفاق قد لمس الحاجة إلى إحداث تغيير في هذه المجالات إلا أنه لم يشر إلى الحاجة لتحويلها إلى مؤسسات قومية واكتفى فقط بالدعوة لإحداث تغيير يستوعب الطرف الآخر في الاتفاق.

لقد تحوّلت هذه المؤسسات خلال سنوات الانقاذ، وبسبب التصفية السياسية لكوادر الخدمة المدنية والعسكرية، إلى مؤسسات تابعة للحزب الحاكم. لا يكفي الركون إلى نوايا الطرفين في إنشاء جيش قومي وخدمة مدنية قومية، كما لا يتعين أن تكون للطرفين وحدهما الكلمة الحاسمة في هذا الشأن، لا سيما في وجود كثير من ما يثير القلق.

إن اتفاق ٩ يناير لم يتطرق مثلاً إلى وضع أو مستقبل قوات الدفاع الشعبي،

وهي مليشيا عقائدية تابعة للحزب الحاكم، التي يؤكد المسئولون في الخرطوم على بقائها، كما لم يتطرق إلى ما أصاب الخدمة المدنية من تخريب تحت شعار الإحالة للصالح العام. وتعتقد المنظمة أن أى تغيير يمكن حدوثه في الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية والعسكرية سيكون على نفس منوال اقتسام طرفي الاتفاق للسلطة التشريعية والتنفيذية.

إن الحاجة الماسة إلى إنشاء جهاز دولة جديد -شكلاً ومضموناً- يعيد للخدمة المدنية والقوات المسلحة وأجهزة الشرطة والأمن قوميتها وللجهاز القضائي استقلاليته لم تتم الإشارة إليها في الاتفاق رغم كونها شرطاً أساسياً لإجراء تحول ديمقراطى هو الضمانة الحقيقية لسلام عادل وشامل.

وتظل وضعية العاصمة القومية محل غموض، كما أن البنود الخاصة بها في الاتفاق يمكن تأويلها على وجوه عديدة. فعلى سبيل المثال ينص الاتفاق على أن "السلوك المنفق مع الثقافة والعادات والذي لا يزعج النظام العام أو لا تفره أعراف أخرى أو ليس فيه مخالفة فطبيعة للقانون أو النظام العام يعتبر في نظر القانون ممارسة لحق إنسانى".

عن أية ثقافة أو عادات يتحدث النص في بلد متعدد الثقافات والعادات؟ لا بد أنها الثقافة التي يعبر عنها قانون النظام العام السارى. وبينما يشير الاتفاق إلى استثناء غير المسلمين في العاصمة من تطبيق القوانين الإسلامية إلا أنه لم يشر إلى وضعية غير المسلمين في المناطق الأخرى في شمال السودان أو وضعية المسلمين في الجنوب مثلاً.

إن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة ترى أهمية التأكيد على حقوق الإنسان الأساسية فى اتفاق ٩ يناير، والحاجة الضرورية للإعلان عن جدول زمنى وتدابير ملموسة لاحترام هذه الحقوق، وعلى رأسها:-

- **التمتع بالحق الكامل فى الحياة،** وهو حق لا يمكن تأكيده من دون محاسبة اولئك الذين تورطوا فى ارتكاب عمليات الاعدام خارج نطاق القضاء وبشكل غير قانونى، سواء من القوات الحكومية أو الأطراف الأخرى.

- **التمتع الكامل بالحق فى الحرية والأمن،** وهو حق لا يمكن تأكيده دون معالجة عاجلة لأوضاع الضحايا من اللاجئين والنازحين وأصحاب الحقوق.

- **الحق فى عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،** وهو حق لا يمكن تأكيده فى ظل استمرار العمل بقانون

الطوارئ والمحاكم الخاصة وسريان القوانين القمعية الراهنة ومنها قانون العقوبات السودانى الذى ينص على عقوبات قاسية ولاإنسانية ومهينة، من بينها الجلد وبتر الأطراف والاعدام شتقاً أو الصلب. كما لا يمكن تأكيد هذا الحق من دون محاسبة كل الذين تورطوا فى عمليات التعذيب والاختطاف والاعتصاب وغيره.

- الحق فى عدم التعرض للتوقيف والاعتقال التعسفيين والحق فى محاكمة عادلة، وهو حق لا يمكن تأكيده فى ظل تمتع السلطات الأمنية بحرية التوقيف دون تهمة وحرمان الموقوفين من حقوقهم الأساسية ومنها الحق فى مقابلة المحامين وأقربائهم، وتمتع هذه السلطات أيضاً بحرية استدعاء المواطنين للحضور إلى مراكز الأمن دونما جريرة. كما لا يمكن تأكيد هذا الحق مع استمرار احتجاج مواطنين بسبب مواقفهم وآرائهم السياسية، وأيضاً فى ظل عدم وجود قضاء مستقل.

- الحق فى حرية التعبير والاشتراك فى الجمعيات والتجمع، وهى حقوق لا يمكن تأكيدها مع استمرار تعرض منتقدي السلطة للمضايقة، وإخضاع الصحف للرقابة الصريحة والذاتية أو إطلاق النار على التظاهرات السلمية على نحو ما حدث فى بورتسودان فى يناير الماضى.

- الحق فى عدم التعرض للتمييز على أساس العرقى أو الدين أو الجنس، وهى حقوق لا يمكن تأكيدها مع موالة الحكومة لعرق بعينه ضد أعراق أخرى، ومع فرضها لقوانين دينية، وفى ظل إخضاع النساء لقوانين وممارسات قائمة على التمييز وتقييد حقوقهن.

وأخيراً تعتقد المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة أن استمرار العنف فى مناطق أخرى من البلاد، وبوجه خاص فى دارفور، من شأنه تهديد فرص اتفاق ٩ يناير فى النجاح. ويمكن لحالة عدم الاستقرار فى غرب السودان أن تتسع بما يلقي بظلالها على طرفى الاتفاق وذلك بسبب الموقع الجغرافى للاقليم، متاخماً للشمال والجنوب. كما أن استمرار الكارثة الإنسانية فى الاقليم قد يدفع بأطراف من المجتمع الدولى لعدم القيام بدورها فى تقديم المساعدات المطلوبة فى عمليات إعادة البناء والتنمية التى نصّ عليها الاتفاق. وسيكون من الصعب على أطراف عديدة من المجتمع الدولى تبرير تقديم مساعدات لبلد تتواصل فيه أعمال العنف الوحشية ضد المدنيين.

إن الشعب السودانى اختبر آنفاً الحقيقة القائلة بأنه يستحيل أن يعاد بناء الوطن بأى شكل مقبول والأنظمة المعادية للحريات تجثم على صدره بالقمع والاستبداد والقوانين المقيدة للحريات، دع عنك ما ينتج عنها من عنف وفوضى.

للرجل كلمة، وللمرأة اختيار

زينب عثمان الحسين

الرئيسة السابقة للتجمع النسوى السودانى (فى المنفى)

فى الغالب، المرأة مصدر كل ما يقول به الرجل أو يفعله. بشكل أكثر تحديداً، فالقرارات الأكثر أهمية، وحكمة وتأريخية حول الشؤون المجتمعية أو السياسية جرى اتخاذها من قبل رجال كانت النساء يقفن باستمرار من خلفهم أو كمبادرات فى الأساس، وبشكل خاص فى ما يتعلق بالقرارات ذات الصلة بالأسرة، الأطفال، أو العلاقات بين الجنسين على كافة مستويات التفاعل الإنسانى. مع ذلك، لا تجد المرأة حصة مساوية فى المشاركة فى القرارات الخطيرة، التى يتولاها الرجال عادة، كما هو الحال بالنسبة للحكم الانتقالى والسلام فى السودان الآن.

الرجال، كما يعرفن النساء يقيناً، لا يسعدون بمزايا عواطف النساء، مواهبهن الفكرية، حكمتهن السياسية، وقدراتهن الجسدية التى يُعتبر التكاثر الإنسانى أبرزها وأكثرها صقلاً. بايجاز، إن الرجل لا يضاهاى المرأة قوة. ذلك هو سبب تعجّل الرجال لإساءة معاملة النساء، لاسيما فى الدوائر الحساسة من علاقات السلطة حيث يفنى الرجال أنفسهم ليل نهار للاحتفاظ باليد العليا تجاه شركائهم الطبيعيين، النساء. دعونا نرى كيف تتمثل هذه العلاقة غير المتوازنة فى ميادين المعارضة والحكومة فى السودان...

منذ انطلاقة التجمع الوطنى الديمقراطى، ظلت النساء صاحبات المبادرة فى معظم القرارات الكبيرة أو فى التوعية السياسية فى المنفى أو الداخل. بوجودهن فى مواقع العمل، المساكن، أو المواقع الاجتماعية الأخرى، دعمت النساء السودانيات التجمع الوطنى الديمقراطى فى أكثر اوقاته شدة وصعوبة للنجاح فى النضال لحمل ديكتاتورية الجبهة القومية الاسلامية على احترام الإرادة الحرة للمواطنين.

مع ذلك، دفع رجال التجمع الوطنى الديمقراطى شركاءهم، وبخاصة النساء فى المنفى، بعيداً عن أية مشاركة ملموسة ومؤثرة فى عملية صنع القرار، لاسيما فى

اللحظات الحرجة لختام مفاوضات هامة أو توقيع اتفاقيات قومية. حالياً، فإن لجنة مسودة الدستور عظيمة الأهمية ربما تُجاز دون أى اهتمام من قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، التجمع الوطنى الديمقراطى، الحكومة باتاحة تمثيل ديمقراطى كامل للمنظمات السياسية النسوية أو مجموعاتنا الخاصة بالمجتمع المدنى فى هذه اللجنة الهامة.

إن تنحية السياسات السودانية جانباً على هذا النحو الشائن تمت ممارسة باتقان من قبل الحكومة وحزبها الحاكم تجاه النساء المناصرات لهم. إن المنظمات الايديولوجية القمعية والقائمة على التمييز الجنسى التابعة للجبهة القومية الاسلامية تراجعت بدور المرأة ومساهماتها لتجعلها مقصورة على مراسم تشييع مناصرى الحكومة الذين يموتون فى الحرب الأهلية أو بعض العمليات الأمنية الأخرى.

مع ذلك، فالأكثر سوءاً هو أن هذه الأنشطة المراسمية جرى قصرها وتقييدها لتشمل مناصرى الجبهة القومية الاسلامية دون سواهم. إن آلاف الأسر التى فقدت بنفس القدر أحبائها فى مناطق مختلفة من البلاد بسبب الحروب التى أشعلتها الدولة، لم تنل على الاطلاق التعازى أو تحظى بمراسم تشييع شهيد.

إن أسر التايه ابو عاقلة، بريسه تابا، سميّة محمد موسى، وباق دينق أسوة بأسر الطيار جرجس، د. على فضل، ومجدى محجوب وكذا أسر ضباط وجنود الجيش الذين جرى اغتيالهم بيد حكام الجبهة القومية الاسلامية فى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ جرى منعهم بفظاظة عبر اجراءات أمنية صارمة من التعبير عن مشاعرهم حول المغتالين من أفراد أسرهم.

لقد عايشت أسر النساء والأطفال المسترقين أيضاً فظائع شبيهة. إن كل هذه الممارسات القائمة على التمييز جرى رفضها من قبل الرأى العام السودانى، بما فيه الكثير من الكيانات الاسلامية والمسيحية داخل البلاد وخارجها.

إلى الآن، مجموعات المرأة التى ترعاها الحكومة وقادتها آثرن الصمت، وقد جرى إرغامهن بشكل أو آخر للتعبير عن الدعم الاعلامى للسياسات الحمقاء للحكومة فى المجالات الوطنية والدولية، ولم ينطقن بكلمة حول المواجهة المتعجّلة غير المحسوبة الراهنة للنظام مع مجلس الأمن الدولى.

لقد كان الاحتجاج الجرىء من قبل الاستاذة سارة نقدالله من حزب الأمة هو ما

رفع من روحنا كنساء فى المنفى حيث حملت سارة بشدة على حكام الجبهة القومية الاسلامية فى قناة الجزيرة نهاية هذا الاسبوع بسبب منعهم الأحمق لاحتفال حزب الأمة بالانتفاضة المجيدة للشعب السودانى فى مارس/ابريل ١٩٨٥ - الانتفاضة التى لعبت فيها النساء دوراً هاماً من البداية إلى النهاية للإلقاء بديكتاتورية مايو فى المزبلة.

إن قضية انعقاد المرأة من كافة أشكال التمييز لهى مسألة تطوّر أكثر من كونها مسألة سياسية رغم ما للسياسة من أهمية. إن جميع النساء، غض النظر عن مواقفهن السياسية، يتعيّن عليهن توحيد جهدهن الجماعى لتعزيز هذه القضية الجوهرية لتقدم الانسانية.

لعقود، ظلت النساء السودانيات يدعين أنفسهن لتأسيس جبهة ديمقراطية عريضة من أجل الإرتقاء بوضعهن، حماية حقوق أطفالهن، وممارسة الضغوط على الرجال المتحكّمين فى شئون الدولة وغير ذلك من مسائل أخرى هامة بالنسبة لمجتمعنا بغية إتاحة مشاركة متساوية للنساء. هذه الحركة الواعية ما تزال الحاجة إليها قائمة: وبمثل هذه الجبهة تستطيع النساء، بالوعى والتنظيم المتواصل، ممارسة عملية صنع القرار فى ما يتعلّق بهن من شئون، وكذا فى ما يتعلّق باهتمامات المجتمع العامة، دونما وصاية أو سيطرة من الرجال على المستويات الوطنية أو الدولية.

قراءات فى العقل السودانى العربى (٢)

محبوب التجانى

قد يصعب، بدون بحث علمى دقيق، تلمس أوجه الخلاف والتشابه بين السودانين العرب والسودانيين الأفارقة فى الجانب السيكولوجى. نظرياً، توجد تشابهات اجتماعية عريضة فى ما يتعلق بالبنية البدوية الشاملة وأسلوب حياة النوير فى الجنوب أو ذوى قرباهم من الدينكا، الشلك، الأنوك والشعوب النيلية الأخرى فى السودان من جانب، والبقارة فى كردفان والبجا فى شرق السودان، أو الزغاوة فى دارفور من بين العديد من المجموعات البدوية العربية والأفريقية فى الشمال.

مع ذلك، فإن إتساع التلاحم الأسرى والقبلى يفسح المجال أمام طائفة من الخصوصيات المتباينة فى ما يتعلق بالعلاقات ما بين الجنسين، عادات الزواج، مكانة المسنين، علاقات ما وراء الطبيعة، وغير ذلك من الأبعاد الهامة للحياة الاجتماعية التى تؤثر فى - ما لم تشكل - عقلية البشر وأفعالهم المختارة. وبشكل أكثر أهمية، فإن أنظمة التفاعل الهادف الأخرى بالنسبة لهذه المجموعات متفردة بشكل بارز.

إن البحوث الأنثروبولوجية التى قام بها جيم فارس حول نوبة كردفان، واسعد حول الكبابيش، وايفان بريتشاردز حول النوير، وفرانسيس دينق حول الدينكا، وريتشارد لوبان حول المحس النوبة فى الخرطوم، وشاهى حول الشايقية وغيرهم من سكان مجرى النيل فى الشمال، على سبيل المثال وليس الحصر، أكدت على التفرد المجتمعى للتركيبية الاجتماعية-الثقافية السودانية والحاجة لمعالجة مطالبهم القانونية، السياسية والاقتصادية باهتمام وعلى أساس المساواة - وهى مزايا الفهم والمعالجة العلمية للقضايا المجتمعية التى يفشل أصحاب العقلية العربية المفترضة فى تفهّمها، مهما كان التأهيل الذى حصلوا عليه فى العلوم والآداب الغربية أو الإسلامية، وهم يواصلون التسرّر وراء الإرث الأخلاقى الأموى-العباسى.

إن إهمال الحكومات المركزية المتعاقبة، بشكل عام، ومسئوليتها المحليين، بشكل خاص، لجدوى هذه الدراسات يوضّح جانباً من التعصب والعقلية العربية السائدة في الأنشطة الحكومية واليومية معاً. لكن التعليم المناهض للأفرقة في المناهج الدراسية السودانية في ما يتعلق بالحقوق الثقافية، الموروثات الإثنية، ومجالات التباين الأخرى يعتبر مسئولاً عن التدهور الحاد في الهويّات الوطنية للعقلية العربية السياسية التقليدية التي سادت منذ مطلع الخمسينات ففرضت بتكبّر الدولة العربية كأمر واقع رغم القوميات المتنوعة الكبيرة في البلاد والمجموعات الثقافية المهمّشة في التخوم.

عملية تطوّر شخصية سودانية معافاة، أفريقية أو عربية، تعلى من قدر ثقافتها الخاصة على أساس من المساواة مع الثقافات الأخرى (بما فيها كل الطاقات، الأعمال والقدرات الإنسانية)، لم يجر دفعها بشكل ثابت من قبل أى حزب شمالي (بما في ذلك العلمانيون من الماركسيين-اللينينيين المتأثرين بأوروبا) في عقود ما بعد الاستقلال: إن العرب السودانيّين، بما فيهم حتّى أولئك الذين عاشوا في المنفى لأسباب سياسية أو اقتصادية، لم يعبروا بعد عن رغبة قوية، في المناقشات أو المساهمات المكتوبة ذات الصلة، في تزويد الأجيال الجديدة بقيم ومفاهيم المساواة المطلوبة بالحاح في ما يختص بالثقافات والالتزامات والتجارب المتنوعة لشعوب الوطن، جنباً إلى جنب مع الاهتمام بمبادئ حقوق الإنسان، وليس فقط الخيارات المؤكّد عليها من قبل الوسط (المركز).

على المستوى الاجتماعي والسيكولوجي، فإن مسالبا السياسات والممارسات التعليمية العدائية للعقلية العربية المفترضة ظلت مخيبة بالنسبة للسودانيين الأفارقة بطرق خبيثة في ذات الوقت الذي أتاح فيه هامشاً كبيراً من السيطرة للعقلية العربية "ود البلد" (الوطني) السوداني في الحياة اليومية في المجتمع، وكذا الأنشطة الرسمية للدولة.

هذا المسلك المستبد يجرى التعبير عنه في العديد من ممارسات الحكم وكذا في إيماءات ورموز التواصل المصغّرة الأخرى في التعاملات اليومية المعتادة. حقيقة الأمر أن أصحاب العقلية العربية المفترضة يندفعون دون وعى لتجاهل حق المجموعة غير العربية في تولّى مواقع عليا في الدولة على المستوى المركزي - أو النضال، بأقصى ما يستطيعون بالتبعات التقليدية و/أو القانونية - لإستعادة الحياة الطبيعية في مناطق الجنوب، البجا، أو دارفور التي دمّرتها حروب أثارها الجبهة القومية الإسلامية.

الحاجة لعمل تقييم حذر لهذه الحقيقة وحدها عظيمة الأهمية فى ضوء بروتوكولات نيفاشا للسلام التى منحت المجموعة السكانية غير العربية وغير المسلمة فى غالبها فى الجنوب الحق فى إدارة حكومة ذاتية للجنوب بنفوذ فاعل على المستوى المركزى قد يفتح الباب، أكثر، لترتيبات مشابهة فى المناطق المهمشة الأخرى فى السودان.

إن تردّد حكومة الجبهة القومية الإسلامية (وأصحاب العقلية العربية التى يناصرونها دون رويّة) فى تيسير إنجاز هذه الغاية بشكل ثابت لهو أمر جلى لاسيما بعدما صاغ متمردو حركة تحرير السودان/ حركة العدل والمساواة غير العرب نضالهم مستفيدين من التجربة النضالية للحركة، الجيش الشعبى لتحرير السودان، فى مواجهة حكومات العقلية العربية فى الخرطوم.

إن الانتقادات المفصوحة التى تصدر عن أصحاب العقلية العربية المفترضة بشكل مكرر و دون مناسبة حول نضال غير العرب ومناصريهم فى ما يتعلّق بالقضايا الوطنية الأكثر أهمية - تقسيم السلطة والثروة - بما فى ذلك موجة هائلة من الإهانات التى تضخّها ماكينّة العقلية العربية المفترضة ، تمثّل ذروة الرفض اللاواعى من قبل أصحاب تلك العقلية للوطنية الإفريقية بكاملها. إنها فى الحقيقة أبرز أجندة العقلية العربية المفترضة خطأً للكرامة الانسانية التى يجرى التعبير عنها بمهارة لا تُحسد عليها.

لم يجر على الإطلاق استئصال هذه المظاهر فى العمل العام من قبل العقلية العربية المفترضة ، إذ يواصل أصحاب هذه العقلية استخدام الأدبيات المقيمة للأمويين-العباسيين التى تحضّ على الكراهية، وهى أدبيات تمثّل البقايا الحيّة للجاهلية عميقة الجذور المتأصلة الكامنة فى قرارة العقل العربى المفترض.

إن ظاهرة العقلية العربية المفترضة ليست وقفاً على السودان وحده. إنها تعبّر عن نفسها بذات الشكل تجاه الأقليات غير العربية فى العراق، مصر، المغرب وليبيا بين مجتمعات أخرى عديدة تهيم فيها ثقافة بعينها.

سوف نتناول الآليات التى تستخدمها العقلية العربية المفترضة لصب غضبها فى القطعة المختارة التالية من هذه الدراسة فى حالة السودان:

كتب تشارلز نيوفلد، شاهد عيان نادر على المهديّة، قبل مائة عام مذكرات قيّمة حول هذا البعد التعسّ للعقلية السودانية العربية المفترضة .

(نتابع)

سودان رايتس تنضم للسودانية لحقوق الإنسان ، القاهرة

تعلم المنظمة السودانية لحقوق الإنسان ، القاهرة، بمزيد من الإبتهاج عن إندماج مجموع **سودان رايتس** العاملة في السودان مع مكتب المنظمة في الخارج.

وللتأكيد على حركة متقدمة لحقوق الإنسان في كافة المجالات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والمدنية والسياسة، قررت المنظمات العمل سوياً، ما أمكن ذلك، للدفع بإمام الجمهور والأفراد المهتمين بكافة الشئون المتعلقة بحقوق الإنسان. ودعمها وتطبيقها في القطر كي يمارس المجتمع تمتعه الكامل بالحریات العامة وحقوق الإنسان المرعية دولياً مع ضمانات الدولة وحثها على حماية الحقوق والحریات بالتدابير الناجزة.

إن **سودان رايتس** والمنظمة السودانية لحقوق الإنسان سوف يرصدان موقف حقوق الإنسان في القطر، تأسيساً على الحقوق الإنسان الدولية، لزيادة الشفافية والمسئولية الكاملة في عملية سير العدالة وحكم القانون أمام القضاء المستقل.

لسوف تجهر جماعاتنا عالياً بظلم الضحايا وفقما يقتضيه الحال، على الصعيدين القومي والدولي كي ترد حقوقهم المسلوقة، وبخاصة حقوق النساء والأطفال وغيرهم من الأقليات وجماعات الهامش المسلوقة، بصرف النظر عن أى معيار تمييزي.